

دَعْوَةُ الْحَقِّ

السنة التاسعة - العدد ١٠٣ - العام ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

# مَلَاةُ الْحَمَاةِ

## دَلَالَةُ الْإِسْلَامِ فِيهِ مُقَارِنَةٌ

بِقَلَمِ  
عبد الله محمد عبيد

تصدرها رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»

حديث شريف

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام الأنبياء وسيد المرسلين وعلى آله وأصحابه الذين اقتتلوا بهديه ﷺ واتبعوا النور الذي أنزل معه . فكانوا مشاعل الهدى وأئمة التقوى ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم الدين .  
أما بعد :

فإن الصلاة عماد الدين ، وهي الصلة بين العبد وربه ، يقف فيها العبد بين يدي خالقه ، يناجيه ويناديه ويسبحه ويكبره سبحانه تكبيراً ، والله يسمع دعاء المخلصين ونداء المستغيثين ، مادامت النية صادقة وخالصة لله وحده .

يقول الحق — تبارك وتعالى — في الحديث القدسي ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل ، فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى : حمدني عبدي ، وإذا قال : الرحمن الرحيم قال الله تعالى : أثني على عبدي ، وإذا قال : مالك يوم الدين . قال : مجدي عبدي ، فإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين . قال : هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل ، فإذا قال : اهتدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال : هذا لعبدي ولعبي ما سأل» (١) .

فنجد أنه من خلال هذا النداء والرجاء من العبد الصادق في صلاته وتلك الاجابة السريعة من الله سبحانه لما طلبه عبده المصلي ، أن الصلاة نداء ورجاء من العبد لربه ، وأن الله سبحانه يليي نداء العبد الذي يرجوه .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي — ج ٤ ص ١٠١ ، ١٠٢ .

والصلاة أفضل العبادات بعد توحيد الله عز وجل .  
 قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (١) .  
 ويقول النبي ﷺ عندما سئل عن أحب الأعمال إلى الله عز وجل فقال :  
 «الصلاة على وقتها ، ثم بر الوالدين ، ثم الجهاد في سبيل الله» .  
 والصلاة وسيلة صادقة لجذب العبد إلى ربه والتأمل في صنعته سبحانه  
 وكذلك أخذ العبد من همومه ومشاغله دنياه التي كثرت وأصبحت لا تترك له  
 لحظة ليتأمل ويرجع إلى الحق في أمور دينه ودنياه .  
 فنجد أن العبد عندما يستيقظ من نومه يرجو رحمة ربه فهو في حاجة إلى أن  
 يتزود من خالقه بما يدفعه لحسن العمل ويحفظه من المعاصي والشرور بشتى  
 أنواعها ، فكانت صلاة الصبح وستنها التي قال عنها النبي ﷺ : «ركعتا  
 الفجر خير من الدنيا وما فيها» فعندما يؤدي العبد صلاة الصبح بإخلاص  
 وصدق فإن الله يشرح صدره ويفتح له أبواب الرزق ويصونه من الشرور  
 والمعاصي ، فهذا هو الأصل في الصلاة كما قال عنها الحق سبحانه : ﴿إِنَّ  
 الصَّلَاةَ تَنهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (٢) ، ويقول النبي ﷺ : «من لم تنه  
 صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له» .  
 فعندما يؤدي المسلم صلاة الصبح فإنها تزوده بما يصونه من الشرور  
 والمعاصي ، وحتى يحين وقت صلاة الظهر يكون المسلم قد احتاج إلى زاد  
 يواصل به يومه .

فكانت صلاة الظهر ، ثم بعدها صلاة العصر والمغرب والعشاء .  
 وهكذا كان في توزيع الصلاة على مدى اليوم والليلة ما يزود المسلم بزاد  
 التقوى الذي يواصل به يومه وليته بعيدا عما يغضب الله سبحانه ، نظيفاً من  
 المعاصي والآثام ، وليس في ذلك أبلغ من بيان النبي ﷺ عندما قال يصف أثر

(١) سورة النساء : آية ١٠٣ .

(٢) سورة النكبات : آية ٤٥ .

الصلاة في غسل ذنوب المؤمن كيف أنها خمس مرات موزعة على مدى اليوم واللييلة ، فيقول : «أرايتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً ، ما تقول ؟ ذلك يبق من ذرنه ؟ قالوا : لا يبقى من ذرنه شيئاً . قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يححو الله بها الخطايا» (١) .

والمسجد أفضل مكان يؤدي فيه المسلم فريضة الصلاة .

قال الله سبحانه : ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ﴾ (٢) الآية .

ويقول سبحانه : ﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ﴾ (٣) .

ويقول سبحانه : ﴿ لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾ (٤) .

فالمسجد هو أفضل مكان يؤدي فيه الصلاة ، حيث يجتمع فيه المسلمون لأداء الفريضة ، وقد شرع النبي ﷺ صلاة الجماعة وأمر المسلمين أن يؤديوها في المساجد حيث يكثر الأجر ويتلاقى المسلمون في صف واحد بين يدي الله سبحانه في اليوم خمس مرات ، يتعارفون ويتحابون وهم في صفوف الصلاة حيث لا غرض للدنيا . إنما التعارف في صفوف الجماعة في المسجد لوجه الله سبحانه وفي السعي للجماعة في المسجد الأجر العظيم ، فقد روى البخاري ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » .

وسعي المسلم لأداء الصلاة في المسجد في جماعة يزيد في أجره ويحط

(١) اللؤلؤ والمرجان : فيما اتفق عليه الشيخان : حديث رقم ٣٨٩ ص ١٣٢ واللفظ لمسلم .

(٢) سورة النور ، الآيتان ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) سورة الجن : آية ١٨ . (٤) سورة التوبة : آية ١٠٨ .

من خطاياه ، يقول النبي ﷺ : «من مشى إلى المسجد كانت خطواته إحداهما تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة» .

ولأهمية صلاة الجماعة فقد استعنت بالله سبحانه وقمت بكتابة هذا البحث تحت عنوان (أحكام الجماعة في الصلاة) .

وقد دفعني للكتابة في هذا الموضوع أسباب عدة ، منها :

١ - ما لصلاة الجماعة من أهمية حيث تجمع المسلمين في صفوف واحدة أمام الله سبحانه ولا ترتيب بينهم ولا مناصب ، بل تساوا أمام الخالق الأعظم سبحانه وأصبح مقياس التميز فيهم مع اختلاف درجاتهم وألوانهم قوله سبحانه : ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاهُ﴾ .

٢ - كذلك مما جعلني أختار هذا الموضوع حول أحكام صلاة الجماعة ، غفلة الناس وانتشغالهم عن معرفة أهمية صلاة الجماعة وما لها من أثر وما كان لها من شأن وأهمية عند رسول الله ﷺ وأصحابه وسلفنا الصالح رضوان الله عليهم أجمعين حيث لم نسمع أن صحابياً كانت تفوته صلاة الجماعة مع النبي ﷺ وكذلك كان حالهم في عهد الخلفاء الراشدين والسلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين فقد أثر عن أصحاب النبي ﷺ أن الواحد منهم كان لا يترك الجماعة أبداً إلا مع العذر الشديد من سفر أو مرض أو ما إلى ذلك .

وما يؤثر أيضاً ، أن الواحد منهم كان إذا تغيب عن حضور الجماعة مع النبي ﷺ عزاه أصحابه ثلاثة أيام ، وإن تخلف عن الجمعة عزاه أصحابه سبعة أيام ، كأن عزيزاً قد مات له .

وحضور الجماعة مع النبي ﷺ من أعز ما كان يحافظ عليه المسلم وكان النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم يجعلون من الجماعة وحضورها فرصة لكي يتعرف المسلم على حال أخيه ، إن كان في خير يحملون الله وإن كان في مكروه يقفون معه لمساعدته .



وغير شاهد على ذلك أن الواحد منهم كان إذا تأخر عن حضور الجماعة يسأل عنه النبي ﷺ ويكلف أصحابه بالسؤال عنه فإن كان مريضاً أو به مكروه يقفون معه .

وعندما تغيب ثعلبة عن حضور الصلاة في الجماعة سأل النبي ﷺ ، فقيل : إنه قد شغل بماله فأصبح لا يحضر للصلاة وكان تغيبه عن حضور الجماعة أولاً ، ثم بعد ذلك تغيب عن حضور الجمعة ، فقال النبي ﷺ : يا ويح ثعلبة !!

فالناس قد انشغلوا عن حضور الجماعة وبات هذا الأمر عندهم من الأمور الثانوية التي لا يهتم بها الانسان ، فياويح من أهمل سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام .

٣ — إننا نشاهد الناس في كثير من بلاد المسلمين وقد انشغلوا في تجارتهم وفي أعمالهم للدرجة أن المؤذن يؤذن للصلاة ، سواء كان لصلاة الفرض في أيام الأسبوع أو يؤذن لصلاة الجمعة ، فلا يهتمون ولا يسارعون لأداء الصلاة في جماعة ، مع أنه لا خير في عمل ولا في رزق يشغل الانسان عن حضور الجماعة وأداء الصلاة .

لذلك رأيت أن الناس محتاجون إلى تذكير بأهمية حضور الجماعة والمحافظة عليها .

٤ — أحكام الجماعة واردة في أحكام الصلاة ، ولكن تخصيص الجماعة وأحكامها بكتاب منفرد يساعد المسلم على سهولة تحصيل أحكامها بدلاً من البحث والمعاناة وخصوصاً لمن لا يستطيع ذلك .

هذا ، وقد جعلت بحثي في أحكام صلاة الجماعة بحثاً فقهيّاً مقارناً ، تتبعت فيه مذاهب الفقهاء الأربعة ومعهم أهل الظاهر في كثير من المسائل . وقد قمت بعرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم من مصادرها الأصلية ، ثم قارنت بينها ورجحت ما رجحه الدليل .

وكان اعتمادي في الأدلة أولاً على كتاب الله تعالى ، ثم سنة النبي عليه الصلاة والسلام ، ثم كتب الفقه في المذاهب المختلفة .

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول وعنوانه : أحكام انعقاد الجماعة ، وفيه ستة مباحث :  
المبحث الأول : حكم الجماعة في الصلاة ، وبينت فيه سبب اختلاف الفقهاء في تلك المسألة وكيف أن المذاهب فيها ثلاثة :

مذهب الجمهور ، ومذهب الحنابلة ، ومذهب أهل الظاهر .

ثم عرضت مذهب الجمهور مفصلاً أدلتهم التي استدلو بها على أن الجماعة سنة مؤكدة قد حرص عليها رسول الله ﷺ وداوم عليها .

ثم بينت مذهب الحنابلة في تلك المسألة ، وهم يقولون بوجوب الجماعة وعرضت أدلة مذهبهم ومعنى الوجوب عندهم .

ثم بينت مذهب أهل الظاهر وهم يقولون أيضاً بوجوب الجماعة مثل الحنابلة وعرضت أدلتهم ، ثم بينت الفرق بين الوجوب عند الحنابلة وعند أهل الظاهر .

ثم بينت رد الجمهور على أدلة الحنابلة وأهل الظاهر ورد الحنابلة وأهل الظاهر على أدلة الجمهور ، ثم قارنت بينهما ورجحت ما رجحه الدليل .

وفي المبحث الثاني : بينت ، من تعتقد بهم الجماعة .

وفيه تعرضت لبيان العدد الذي تعتقد به الجماعة وهل يجوز أن تعتقد الجماعة باثنين : الإمام والمأموم فيها صبي ، عرضت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ثم قارنت ورجحت ما رجحه الدليل .

وأما المبحث الثالث : فقد بينت فيه حكم الجماعة في المسجد وفي غيره والفضل الذي ورد في كثرة الخطأ إلى المساجد وترتيب المساجد في ذلك وهل الصلاة في المسجد القريب أفضل من الصلاة في المسجد البعيد والأدلة على ذلك .

وأما المبحث الرابع : فقد خصصته للحديث عن المرأة وصلاة الجماعة ،

وفيه تعرضت لبيان حكم الجماعة بالنسبة للمرأة وكيفيةها ، وهل الجماعة واجبة على المرأة أم لا ؟ وبينت مذاهب الفقهاء في ذلك ، ثم قارنت بين تلك المذاهب ورجحت ما رجحه الدليل .

ثم بينت حكم ذهاب المرأة إلى المسجد لأداء الجماعة والأدلة على ذلك . ثم بينت أخيراً : حكم إمامة المرأة للرجال ولماذا حرم الاسلام ذلك ودليله ، وهل يجوز أن تكون المرأة إماماً للنساء؟ وكيف تقف وهي إمام ، وخلاف الفقهاء في ذلك ودليل كل مذهب والمقارنة والترجيح .

وأما المبحث الخامس فموضوعه : إدراك الركعة وإدراك الفريضة . وقد تناول هذا المبحث مسألتين :

الأولى : متى يدرك المأموم الركعة خلف الإمام ؟ .

والثانية : متى يدرك المأموم الجماعة ؟ .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في المسألتين ، وأدلة كل مذهب ورجحت ما رجحه الدليل ، ثم عرضت لمسألة تفرعت عن موضوع إدراك الركعة وإدراك الجماعة ، وهي :

ما يفعله المأموم بعد تسليم الإمام ، وهل ما يكمله المأموم هو آخر صلاته أم أولها ؟ بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وثمره الخلاف في تلك المسألة .

وأما المبحث السادس والأخير فهو : اختلاف نية الإمام والمأموم .

وقد تناول هذا المبحث خلاف الفقهاء في اختلاف نية الإمام والمأموم في الفرض ، بمعنى هل يجوز أن يصلي الإمام العصر ويصلي خلفه المأموم الظهر مثلاً ؟ وكذلك اختلاف نية الإمام والمأموم في النفل والفرض أو العكس .

بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ثم رجحت في ذلك ما ذهب إليه الشافعية من جواز اختلاف نية الإمام والمأموم في الفرض والنفل على السواء ، وذلك لقوة أدلة المذهب في تلك المسألة وعدم وجود دليل معارض قوي .

وأيضاً فإن ترجيح هذا المذهب فيه يسر وتخفيف على الناس .  
ثم ختمت المبحث السادس بمسألة ليست من مسائل إدراك الركعة وإدراك  
الفريضة ، وإنما هي مما يتعرض له المسلم عند دخوله المسجد عندما يدخل  
في صلاة ثم تقام الجماعة ، سواء أكانت الصلاة فرضاً أم نفلاً كيف يتصرف  
وما الواجب عليه ، بينت ذلك بالتفصيل مع الأدلة .

وأما الفصل الثاني : فقد تناولت فيه الإمامة وأحكامها .

وفي أربعة مباحث :

المبحث الأول : أولى الناس بالتقديم للإمامة ، وقد عرضت في هذا  
المبحث لبيان خطورة موقع الإمام وأهميته وبيان مذاهب الفقهاء فيمن يكون  
أولى وأحق بالإمامة ، وهل هو أكثر الناس قراءة أو أكثرهم فقهاً ، بينت مذاهب  
الفقهاء في ذلك بالتفصيل وأدلة كل مذهب ثم رجحت ما رجحه الدليل .  
واستخلصت من ذلك بعض الشروط التي يجب توافرها في الإمام وهي الحد  
الأدنى في ذلك .

ثم بينت في المبحث بعض الضوابط التي يجب مراعاتها في الإمامة :  
ومنها : حضور الوالي أو السلطان أثناء الصلاة ووجوب تقديمه للإمامة ، وعدم  
جواز تقديم أحد للإمامة على صاحب البيت إلا بإذنه والحكمة من ذلك . ثم  
ختمت هذا المبحث ببيان بعض الحالات التي لا يصلح فيها الإمام للجماعة  
وقد اخترت من ذلك أنموذجين لمن لا يصلح للإمامة .

الأول : الصلاة خلف المحدث ، وأعني به الذي أصابته جنابة ، فصلى  
بالناس مع علمه أو عدمه ، ومع علم الناس أو عدمه ، ومذاهب الفقهاء في  
ذلك .

والثاني : الصلاة خلف الإمام الذي يكرهه الناس ، وحكمها وبيان المقياس  
الشرعي الذي يكون مبرراً لكرهية الناس لهذا الإمام وضوابط الشرع في ذلك  
مع الدليل .

وفي المبحث الثاني : بينت أحكام موقف الإمام والمؤمنين في صلاة الجماعة ، بمعنى أين يقف الإمام والمؤمنون ، وذلك في حالة ما إذا كان الإمام يصلي بإثنين فقط وفي حالة ما إذا كان العدد أكثر .

وبينت في هذا المبحث أيضاً حكم تقدم المأموم على الإمام .  
وختمت هذا المبحث ببيان مسألة هامة جداً يغفل عنها كثير من الناس ، ألا وهي : كيفية ترتيب الصفوف خلف الإمام ، وأحق الناس بالصف الأول ثم الذي يليه ، وكيف أن فهم الناس لذلك معظمه فهم خاطيء ، وأن التقدم للصفوف الأول إنما هو لمعنى شرعي ، ألا وهو : أن يكون التقدم الأكبر والأعقل والأكثر علماً ، والحكمة من ذلك تفصيلاً مع بيان الأدلة .

وأما المبحث الثالث : فقد تعرضت فيه لبيان مسألة كثيراً ما يتعرض الناس لها ألا وهي : كيف يصلي المأمومون إذا كان الإمام قاعداً ، وبينت مذاهب الفقهاء في تلك المسألة مع بيان دليل كل مذهب ثم قارنت بينهما ورجحت ما رجحه الدليل .

وأما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل فقد بينت فيه موضوع استخلاف الإمام من ينوب عنه في إمامة الناس في الجماعة إذا عرض له أمر يجعله يترك الصلاة ، من حدث أو تعثر قراءة أو غير ذلك . وبينت حكم الاستخلاف والأدلة على ذلك .

ثم ختمت هذا المبحث بأحكام متابعة المأموم للإمام وأن ذلك واجب على المأموم في كل شيء في الصلاة ، وأن المأموم إذا تعمد مخالفة الإمام فإن صلاته تبطل .

ثم بينت كذلك أدلة وجوب المتابعة عند الفقهاء .

الفصل الثالث وعنوانه : القراءة في الصلاة .

وقد خصصت هذا الفصل لبيان أحكام القراءة في الصلاة سواء كان ذلك في صلاة الجماعة أم في صلاة المنفرد ، وذلك لما لموضوع القراءة من أهمية

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

وينصت ، ثم بينت أسباب هذا الترجيح هذا وقد تحريت الدقة والأمانة عند عرض مذاهب الفقهاء وقد اعتمدت على المصادر الفقهية الأصلية لكل مذهب ما أمكنتني ذلك ، ومع أنني أقوم بتدريس الفقه الحنفي بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة وأشرف حالياً بتدريس الفقه الحنبلي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

إلا أنني عند عرضي لمذاهب الفقهاء في بحثي هذا قد بعدت تماماً عن التعصب أو التحيز لمذهب معين ، بل عرضت المسائل الفقهية بمنتهى التجرد والأمانة ، حتى تتضح الحقيقة وتظهر ثمارها الطيبة .

فالتعصب شيء مذموم ولا يتناسب مع أمانة البحث ولا يخدم صاحبه . بل على العكس إنه دعوة إلى فرض رأى معين على الناس ، والفقه الإسلامي ثري متجدد ، والحقيقة العلمية يجب أن تكون فوق كل تعصب .

وفقهاء الشريعة الإسلامية مع اختلاف مذاهبهم مصدرهم للتشريع واحد ، ألا وهو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ثم الإجماع والقياس .

ولذا كان اختلافهم رحمة بالناس .

وأرجوا أن أكون قد وفقت في سعيي وقصدي .

واستسمح القارئ الكريم عذراً عما يجد من قصور .

فإن كانت الحسنى فهذا ما نرجوه ، وإن كان هناك من قصور فهذا طبع البشر والكمال لله وحده .

أسأله سبحانه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه وأن ينفع به ، إنه نعم المحيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع



## الفصل الأول

### أحكام انعقاد الجماعة

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

فكانه ﷺ قال : صلاة الجماعة أكمل من صلاة المنفرد ، والكمال إنما هو شيء زائد على الإجزاء .

فمن قال إن الجماعة سنة مؤكدة أخذ بهذا الحديث واستدل به بهذا المفهوم .

وأما من قال إن الجماعة واجبة فقد اعتمد على أدلة أخرى ، منها حديث تحريق بيوت الذين يتخلفون عن الجماعة ، وحديث الأعمى الذي استأذن النبي ﷺ وطلب أن يرخص له في عدم حضور الجماعة لأنه يجد مشقة في ذلك فلم يرخص له .

وعلى ذلك فقد سلك كل واحد من الفريقين مسلك الجمع بين الأحاديث بتأويل حديث مخالفه وصرفه إلى الظاهر الذي تمسك به . وهذا هو تفصيل المذاهب في تلك المسألة .

## ١ — مذهب الجمهور :

ذهب جمهور الفقهاء ، وهم : المالكية والحنفية والرأى المعتمد عند الشافعية ، إلى أن الجماعة سنة مؤكدة .

ويكاد مذهب الجمهور يتفق أيضاً على أن الجماعة سنة مؤكدة على العموم إذا لم يكن هناك تهاون وإنكار لها « فإذا حدث تهاون جماعي من أهل بلد أدى إلى ترك الجماعة وتعطيل شعائرها قوتل أهل تلك البلدة ، ويحدث مثل ذلك أيضاً عند إنكار<sup>(١)</sup> صلاة الجماعة .

---

(١) حاشية الخرخشي على مختصر سيدي خليل ج ٢ ص ١٧ .

= فتح القدير مع شرح العناية على الهداية ج ١ ص ٣٤٦ .

المجموع للنووي شرح المذهب ج ٤ ص ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، روضة الطالبين ج ١ ص ٣٤٠ .

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

الوجوب عند أهل الظاهر ، فهو شرط عندهم في صحة الصلاة ، قال بهذا المذهب : داوود الظاهري ، وحكاه عنه النووي في المجموع وفي شرح مسلم .

وقال ابن حزم : ولا تجزيء صلاة أحد من الرجال إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصلحها إلا في المسجد مع الإمام ، فإن تعمد تركها بغير عذر بطلت صلاته ، فإن كان بحيث لا يسمع الأذان فرض عليه أن يصلي في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد ، فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا ألا يجد أحداً يصلحها معه فيجزئه حيثئذ إلا من له عذر فيجزئه التخلف عن الجماعة . اهـ .<sup>(١)</sup>

## الأدلة

### أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على أن الجماعة سنة مؤكدة بما يأتي :  
أولاً :

- ١ — عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة)<sup>(٢)</sup> .
- ٢ — عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة)<sup>(٣)</sup> .
- ٣ — عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضعفاً ،

(١) المحلى : لابن حزم ج ٤ ص ٢٦٥ .

(٢) البخاري : ج ٢ ص ٢٧١ ، مسلم : ج ٢ ، ص ٦٥٠ ، موطأ مالك : ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(٣) نفس مراجع رقم (١) .

وما له من خطر ، وأيضا لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموما خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

الصحة وأحسن أحوالها أن ترفع عنه العقاب وإن حصلت شيئاً من الثواب فهو جزء<sup>(١)</sup> .

وواضح من كلام ابن القيم أنه إقرار بأن صلاة المنفرد جائزة وهو المطلوب ، وأما زيادة الأجر فهو مسلم عند الكل : من يقول إن الجماعة سنة مؤكدة ومن يقول إنها واجبة .

ثانياً : وما استدلل به الجمهور على أن الجماعة سنة مؤكدة ،، ما ورد في حديث يزيد بن الأسود أن النبي ﷺ قال : (إذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهما فإنها لكم نافلة)<sup>(٢)</sup> ، فهذا الحديث يدل على أن الصلاة في غير جماعة جائزة وإلا لما أجازها النبي ﷺ ، فقلوه : إذا صليتما في رحالكما دليل واضح على جواز الصلاة في غير جماعة وأن الجماعة تزيد في المفضل والأجر ، ولكن الصلاة في غيرها جائزة وصحيحة .  
ومن ناحية ثانية لو كانت الجماعة واجبة لأنكر النبي ﷺ على أصحاب الرجال أن يصلوا في غير جماعة .

ثالثاً : لو كانت الجماعة واجبة للصلوات الخمس لكانت شرطاً لصحتها كالجمعة ، والصحيح غير ذلك ؛ إذ أن الصلاة يجوز أن تؤدي صحيحة في غير جماعة ؛ فلا تكون الجماعة بذلك واجبة ، إذاً فهي سنة مؤكدة .  
قال في الخرشني على مختصر سيدي خليل : (الجماعة بفرض غير جمعة سنة)<sup>(٣)</sup> .

وقال في الهداية : الجماعة سنة مؤكدة لقلوه ﷺ : (الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها إلا منافق)<sup>(٤)</sup> .

(١) العلة على إحكام الأحكام : ج ٢ ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤٥ .

(٣) الخرشني : ج ٢ ص ١٧ .

(٤) الهداية وشرحها : فتح القدير ، والعناية : ج ١ ص ٣٤٤ .

وما له من خطر ، وأيضا لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموما خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع



٢ — قول الله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يَصَلُوا فليُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ...﴾ (١) الآية .  
 ووجه استدلال الحنابلة بهذه الآية على وجوب الجماعة أن الله تعالى أمر بالجماعة في حال الخوف ولم يرخص في تركها ففي حال الأمن وعدم الخوف يكون وجوب الجماعة أولى .

ويقول الحنابلة : وما يدل على ذلك أيضا من الآية أن الله تعالى قد أمر الطائفة الأولى والثانية بأداء الصلاة في جماعة ولم يسقطها عن الطائفة الثانية بفعل الطائفة الأولى ، ثم يقول الحنابلة : فلو كانت الجماعة سنة لما أمر الله تعالى بها في حال الخوف ، ولو كانت فرض كفاية لسقطت فريضتها عن الطائفة الثانية بفعل الطائفة الأولى ، يقول ابن قدامة : ولو لم تكن واجبة لرخص فيها حال الخوف ولم يجز الاخلال بواجبات الصلاة من أجلها (٢) .

٣ — قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهُقُهُمْ ذُلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ (٣) .

قال الطبري في تفسيره : عن سعيد بن جبير قال : يسمع المنادي إلى الصلاة المكتوبة فلا يجيبه (٤) .

وقال القرطبي : عن كعب الأحبار « قال : والله ما نزلت هذه الآية إلا في الذين يتخلفون عن الجماعات » (٥) .

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله تعالى عاقب الذين أعرضوا عن دينه بأن

(١) سورة النساء : آية ١٠٢ .

(٢) المغني لابن قدامة والشرح الكبير — ج ٢ ص ٢ .

(٣) سورة القلم ، الآيتان : ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) تفسير الطبري ج ٢٩ — ص ٤٣ .

(٥) تفسير القرطبي ج ١٨ ص ٢٥١ .

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

يقع في حق تاركه فرض الكفاية .

نقول : إن التحريق الذي يفضي إلى القتل أخص من المقاتلة ؛ لأن المقاتلة إنما تشرع إذا تملاً الجميع على الترك .

وقال ابن دقيق العيد : من قال بأنها واجبة على الأعيان قد يحتاج بهذا الحديث ، فإنه إن قيل بأنها فرض كفاية فقد كان هذا الفرض قائماً بفعل الرسول ﷺ ومن معه ، وإن قيل إنها سنة فلا يقتل تارك السنة ، فيتعين أن تكون فرضاً على الأعيان<sup>(١)</sup> . اهـ .

٢ — وعن ابن أم مكتوم أنه سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إني رجل ضرير البصر شاسع الدار ولي قائد لا يلائمني فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال : (هل تسمع النداء ؟ قال نعم ، قال : لا . أجد لك رخصة)<sup>(٢)</sup> .

قال الخطابي : في هذا دليل على أن حضور الجماعة واجب ، ولو كان ذلك ندباً لكان أولى من يسعه التخلف عنها أهل العذر والضعف ومن كان في مثل حال ابن أم مكتوم . اهـ .

وقال ابن رشد : هو كالنص في وجوبها مع عدم العذر<sup>(٣)</sup> . اهـ .

٣ — وعن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ رجل أعمى فقال : يا رسول الله إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته فرخص له .

فلما ولي دعاه فقال : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ فقال : نعم ، قال : فأجب .

ووجه استدلال الحنابلة بحديثي ابن أم مكتوم وحديث أبي هريرة :

(١) يراجع العنة على إحكام الأحكام ، ج ٢ ص ١٤٥ .

(٢) معالم السنن ج ١ — ص ٣٧٤ .

(٣) بداية المجتهد ج ١ — ص ١٤٤ .

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

بسبع وعشرين درجة ، فقال الحنابلة : إن ما استدل به الجمهور لا يفيد عدم وجوب الجماعة ، وإنه لا يستلزم أكثر من ثبوت صحة الصلاة في البيت والسوق ، وفوق ذلك فإن الوجوب لا ينافي صحة الصلاة بدون جماعة .

فالحديث بذلك لا يستقيم دليلاً على أن الجماعة سنة وليست واجبة .  
وهذان الحديثان غاية ما يستفاد منهما أن صلاة الجماعة تزيد في الفضل والثواب ، وهذا أمر لم تنكره ونوافق عليه ، غاية ما هناك أنه لا يفيد عدم وجوب الجماعة ، وأن صلاة الجماعة واجبة وهي ليست شرطاً لصحة الصلاة ، فتاركها لغير عنر آثم .

وقد أشار الكمال بن همام في فتح القدير ، إلى مثل ذلك ، فقال : قال المردوي في الإنصاف (فائدة) فعلى المذهب في أصل المسألة ، لو صلى منفرداً صحت صلاته ولكن إن كان لعنر لم ينقص أجره وإن كان لعنر غير فإنه يأثم وفيه صلاته أفضل (١) ١ هـ .

### رد الجمهور على أدلة الحنابلة :

وقد رد الجمهور على أدلة الحنابلة بما يأتي :  
أولاً : بالنسبة للآية الأولى ، وهي قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ الصَّلَاةَ...﴾ .

فإنها تشريع من الله تعالى لرسوله ﷺ وللمؤمنين كيف يصلون في الحرب وإن هذا التشريع لصلاة الخوف هو في حالة واحدة من حالات الخوف وهي ما إذا كان جيش المسلمين ينتظر المعركة وإلا فهناك صلاة الخوف عند التحام الجيوش حيث لا نستطيع أن نقول إن جنود المسلمين يمكنهم أن يصلوا في صفوف أو جماعات ، بل يباح لهم أن يصلوا كيفما اتفق لهم « قياماً أو قعوداً »

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٤٧ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

ليس في الحديث حجة على وجوب الجماعة ، لأنه — ﷺ — قد هم ولم يفعل .

وقد رد ابن دقيق العيد على ذلك ، بأن النبي — ﷺ — لا يهم إلا بما يجوز له فعله ، وتركه — ﷺ — معاقبتهم لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا قد انزعجوا .

٥ — الحديث بجملته وبما تدل بدايته قد ورد في الحث على مخالفة أهل النفاق والتحذير من التشبه بهم ، لا لخصوص ترك الجماعة ، وبذا تكون الجماعة سنة مؤكدة .

٦ — قال بعض الفقهاء : إن الجماعة كانت أول تشريعها فريضة ثم نسخ ذلك ، وينسب هذا الرأي للقاضي عياض .

قال الحافظ : ويمكن أن يتقوى هذا الرأي للقاضي عياض والذي يقول فيه : إن الجماعة كانت واجبة في أول الأمر ثم نسخ ذلك بأن الوعيد بالتحريق بالنار على ترك الجماعة أولا ثم نسخ أيضا ، ثم قال الحافظ : وما يدل على نسخ الوعيد بالتحريق بالنار الأحاديث التي وردت في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد (١) .

٧ — قال النووي والمحب الطبري : إن المراد والمقصود بالتهديد هو تارك الجمعة ، حيث إنها فرض والجماعة فيها فرض أيضا ، لا مجرد الجماعة .

وأما الحديث الثاني بروايتين وهو الذي يطلب فيه الأعمى من رسول الله — ﷺ — أن يرخص له في عدم حضور الجماعة ، فقد أجاب عنه الجمهور بأن السائل قد سأل النبي — ﷺ — هل له رخصة في أن يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذره ، فقال له النبي — ﷺ — : لا .

وهذا بدوره لا يدل على وجوب الجماعة ، إذ أن السائل لم يأت ليسأل عن الجماعة ، وإنما جاء ليسأل : هل له فضل وأجر إن هو صلى في بيته ؟ فكان

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤٢ .

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع



## المقارنة والترجيح :

إن المتأمل فيما ذهب إليه الجمهور والحنابلة وما استدلل به كل منهما يجد أن ما ذهب إليه الجمهور من أن الجماعة سنة مؤكدة هو أكثر قبولا وذلك لما يأتي :

أولاً : سقوط الجماعة بالعذر ، وهو أمر مجمع عليه ، فهذا يعني أن الجماعة ليست واجبة ، إذ لو كانت واجبة لما سقطت بالأعذار .

ثانياً : أن النبي ﷺ — رخص لقوم أن يصلوا في رحالهم ، ولو كانت الجماعة واجبة لما رخص النبي ﷺ — .

ثالثاً : إن الوجوب الذي ورد في التهديد والوعيد على ترك الجماعة يمكن أن يكون تهديداً لتارك الجمعة إذ الجماعة فيها فرض باتفاق الجميع . وعلى كل حال فإن من ذهب إلى أن الجماعة واجبة له دليله ، ومن قال : إن الجماعة سنة مؤكدة له دليله أيضاً ، وكلا الفريقين قد استدلل بأدلة صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ — .

وكلا الفريقين يبحث ويبحث ليحافظ على أن يؤدي المسلمون الصلاة في جماعة ، ولكن طريقة الاجتهاد والبحث لكل فريق اتخذت مسلكاً مخالفاً للفريق الآخر ، ولكن النتيجة تكاد تكون واحدة ، حيث إن ثبوت صلاة الجماعة والمحافظة عليها هو هدف كلا الفريقين .

وإذا تركنا أدلة كل فريق هكذا ، وهي تبدو لمن لم يتأملها وكأن أحاديث الرسول ﷺ — يعارض بعضها البعض الآخر ، ولكن الحقيقة أنه لا تعارض فيها ، لأن التوفيق بين النصوص التي وردت في صلاة الجماعة والتي أخذ كل فريق من الفقهاء بما دل على مذهبه هو أفضل السبل وذلك لكي لا تبدو النصوص وكأنها متعارضة .

يقول الشوكاني : وهذه الأدلة توجب تأويل الأدلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره .. وقال : وقد تقرر أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

فمن يتأمل فعلا في الأحاديث والآثار في صلاة الجماعة يجد أنه لا تعارض  
بينها إذ جميعها يدعو ويحث على المحافظة على الجماعة وعدم تركها إلا  
لعذر ، وأنها أفضل من صلاة المنفرد في الثواب والأجر .  
والله أعلم .

وما له من خطر ، وأيضا لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموما خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

## ١ - مذهب المالكية :

ذهب المالكية إلى عدم جواز إنعقاد الجماعة بإثنين أحدهما صبي إلا في النافلة فقط<sup>(١)</sup>.

## ٢ - مذهب الحنفية :

اختلفت الرواية في مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه .  
فهناك رواية تقول : لا يجوز مطلقاً أن تتعقد الجماعة بإثنين ، الإمام والمأموم معه صبي .  
وأما الرواية الثانية عن الحنفية ، فإنها تفيد جواز الجماعة بإثنين أحدهما صبي بشرط أن يكون ذلك في صلاة النافلة فقط .  
وهذا يكون الحنفية قد وافقوا المالكية فيما ذهبوا إليه من عدم جواز انعقاد الجماعة بإثنين أحدهما صبي إلا في النافلة .  
واستدلوا لذلك بما يأتي :

أولاً : أن الصبي متنفل ؛ لأنه لم يكلف بالصلاة بعد ، ولذلك فصلاته نافلة ، ولا يصح أن يكون الإمام يصلي فرضاً والمأموم متنفلاً : لأن نفل الصبي خلاف نفل البالغ ، حيث لا يلزمه القضاء بالإفساد بالإجماع .. وهو بذلك يختلف عن نفل البالغ عندهم ، وأما المتنفل البالغ فيجوز أن يصلي خلف المفترض عند الحنفية .

ثانياً : قول الرسول ﷺ : (رفع القلم عن ثلاث) وعد منهم الصبي حتى يبلغ ، فالصبي لذلك لا تتعقد له صلاة<sup>(١)</sup> وإن وقعت تقع نفلاً .

(١) الخرشى : على مختصر سيدي خليل ج ٢ ص ١٨ .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ج ١ ص ٣٥٨ .

نيل الأوطار للشوكاني ج ٣ ، ص ١٦١ - أبو داود ج ٤ ، ص ١٤٠ - وابن ماجه ج ١ ، ص ٦٥٤ .

وما له من خطر ، وأيضاً لشدة حاجة الإنسان لمعرفة أهم ركن من أركان الصلاة وهو القراءة ، حيث يقع كثير من الناس في الخطأ في فهم هذا الموضوع ، وبعد بيان أحكام القراءة في الصلاة عموماً خصصت بعض المباحث لبيان ما يخص صلاة الجماعة في موضوع القراءة حتى تتم الفائدة .

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : عالجت فيها أحكام القراءة .  
المبحث الأول : وقد بينت فيه حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ومذاهب الفقهاء في ذلك ، وهل تتعين الفاتحة أم يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم ، بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة ، ثم رجحت مذهب الجمهور في ذلك والذي يرى أن قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة وأنها متعينة ولا يجزئ غيرها من سور القرآن الكريم .

ثم عرضت مذهب الحنفية في ذلك وأدلتهم وما ردوا به على مذهب الجمهور وما رد به الجمهور على الحنفية .

وأما المبحث الثاني : فهو يعالج مسألة قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ، بمعنى أنه هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة في جميع ركعات الصلاة ؟ أم يكفي أن يقرأها في بعض الصلاة دون بعضها الآخر .  
بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلة كل مذهب ، ثم رجحت ما رجحه الدليل في ذلك .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فموضوعه ، قراءة المأموم خلف الإمام ، هذا المبحث من المباحث الهامة في موضوع القراءة في صلاة الجماعة .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم ثم رجحت مذهب المالكية والحنابلة حيث يقولون بوجوب القراءة على المأموم فيما أسر الإمام أو لم يسمعه المأموم ، أما إذا سمعه فلا تجب عليه القراءة بل يجب عليه أن يستمع

لها بأن النبي ﷺ — قال في الرجل الذي فاتته الجماعة : «من يتصدق على هذا فيصلي معه» (١) .

ووجه الاستدلال هنا أن النبي ﷺ — أجاز أن يكون متنفل مأموماً تخلف المفترض ، وبما أن الصبي متنفل فقد جاز أن يكون مأموماً خلف المفترض .

### المقارنة والترجيح :

بعد استعراض مذاهب الفقهاء وأدلتهم في موضوع انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي .

فإنني أرى أن ما ذهب إليه الشافعية ورواية عن الحنابلة وهو انعقاد صلاة الجماعة إذا كان المأموم واحداً وكان صبياً ، هو الأولى والأرجح وذلك لما يأتي :

أولاً : أجاز النبي ﷺ ذلك ، بل وصلى بـابن عباس رضي الله عنهما وهو إذ ذاك ابن عشر سنين .

ثانياً : ليس لدى الحنفية والمالكية ما يدل على التفريق بين صلاة النفل وصلاة الفرض ، من حيث انعقاد الجماعة بها وعدم انعقادها وإلا فما الفرق بين صلاة النفل وصلاة الفرض في ذلك ؟

ثالثاً : قصر حكم صلاة الجماعة التي صلى فيها ابن عباس رضي الله عنهما مع النبي ﷺ على صلاة النافلة فقط على أساس أنها كانت نافلة هو استدلال ليس له ما يبرره .

رابعاً : مادام الصبي قد صح أن يكون إماماً بالمتنفل فإنه يصح بالتالي أن يكون مأموماً بالمفترض .

---

(١) المغني والشرح الكبير ج ٢ ص ٤ — نيل الأوطار ج ٣ ص ١٦١ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .



## المبحث الثالث

### حكم صلاة الجماعة في المسجد وفي غيره

نقصد بهذا الموضوع أن نبين بشيء من التفصيل فضل الصلاة في المسجد ، وهل لو صلى الإنسان في بيته أتخسب له تلك الصلاة أم لا ؟ ، وأيهما أفضل ؟ صلاة الرجل في المسجد في جماعة ، أم صلاته في بيته في جماعة ؟ .

وذلك بعد أن فصلنا حكم الجماعة على العموم ، فهذه المسألة إذاً لا تعالج الحكم بالنسبة للرجال ، وإنما تبين الفضل بعد أن عرف الحكم .  
تكاد تتفق كلمة الفقهاء على أن الصلاة في المسجد جماعة تكون أفضل منها في البيت .

فعدد المالكية والحنفية والشافعية ورواية عن الحنابلة ، أن الحضور إلى المسجد لأداء الفرائض في جماعة إنما هو سنة مؤكدة ؛ وذلك لمواظبته — عليه السلام — على أداء الفرائض في المسجد في جماعة ومواظبة جمهور الصحابة والتابعين من بعده — عليه السلام — على ذلك .

وفي رواية أخرى : للحنابلة أن حضور الجماعة واجب .  
واستدلوا : بما رواه الدار قطني عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله — عليه السلام — قال : ( لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ) .

١ — قول النبي ﷺ : ( أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي ... وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ) رواه الشيخان والنسائي .

٢ — قالت عائشة رضي الله عنها : صلى النبي ﷺ في بيته وهو شاك (بحذف الياء ، أي : مريض) فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

أدلته وخلو الأدلة عما يعارضها ، ولأنه الأيسر للناس .  
ومن ناحية أخرى فإن الأخبار الصحيحة دالة على أن الصلاة في غير  
المسجد صحيحة وجائزة<sup>(١)</sup> .

### فضل صلاة الجماعة في المسجد :

ما ورد بيانه في تلك المسألة إنما هو عن حكم الجماعة في المسجد وماذا  
عن الفضل إذا ؟ .

لقد ورد في فضل الجماعة في المسجد والسعي إليها أحاديث كثيرة .  
ومما رواه في فضل المشي إلى المساجد : وكثرة الخطى وانتظار  
الصلاة :

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله  
له نزلاً في الجنة كلما غدا أو راح) رواه البخاري ومسلم .  
وعن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ : (إن أعظم الناس أجراً في  
الناس أبعدهم إليها مشياً والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم  
أجراً من الذي يصليها ثم ينام) رواه البخاري ومسلم .  
وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ — — : (من تطهر في بيته ثم  
مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة الله كانت خطواته إحداها تحط  
خطيته والأخرى ترفع درجة) رواه مسلم .

وعن جابر بن عبد الله قال : كانت ديارنا نائية عن المسجد فأردنا أن نبيع  
بيوتنا فنقرب من المسجد فنهانا رسول الله ﷺ — — قال : (إن لكم بكل  
خطوة درجة) رواه مسلم .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على النهاية : ج ١ ص ٣٥٩ .

الخرشي على مختصر سيدي خليل : ج ٢ ص ١٨ ، ١٩ — بداية المجتهد : ج ١ ص ١٠٣ .

المجموع للنووي شرح المهذب ج ٤ ص ١٩٦ .

المغني والشرح الكبير : ج ٢ ص ٥٠٤ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

## ترتيب المساجد في حضور الجماعة :

هذه المسألة لا يراد بها التمييز بين المساجد في الفضل أو غيره ، إنما المراد بيان حكم الأفضل للانسان وهو يريد أن يحضر صلاة الجماعة . هل يذهب للصلاة في المسجد القريب على أساس أنه مجاور لبيته ويجب أن يكون من معمرى هذا المسجد بالعبادة ؟

أم يذهب إلى المسجد البعيد ليحصل المزيد من الأجر والثواب بكثرة الخطا وبذل المجهود بحضور الجماعة فيكون أجره أكثر ؟ .

تكاد تتفق كلمة الفقهاء على أن حضور الجماعة في المسجد الكبير الجامع أفضل منها في غيره وذلك لعدة أسباب منها :

الكثرة في عدد المسلمين والتي تحقق أولى غايات الجماعة وهي إشعار المسلمين بوحدة الكلمة وأنهم على قلب رجل واحد .

والأحاديث النبوية الشريفة في هذا المقام تبين هذا المعنى .

ومنها ما رواه أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ — :

(صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاة الرجل مع الرجل ، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى) .

ومن ناحية ثانية فإن السعي إلى المسجد الجامع لحضور الجماعة يمكن الإنسان من الحصول على الأجر برفع الخطايا عنه وزيادة الثواب والحسنات .

ويقول الإمام النووي رضي الله عنه في المجموع ما نصه : (وفعلها للرجال في المسجد أفضل لأنه أكثر جمعاً وفي المساجد التي يكثر فيها الناس أفضل) ثم ساق الحديث الذي رواه أبي بن كعب الذي سبق بيانه<sup>(١)</sup> .

(١) المجموع للنووي ، ج ٤ ص ١٩٧ .

المغني لابن قدامة ، ج ٢ ص ٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

## المبحث الرابع

### المرأة وصلاة الجماعة

مما لا شك فيه أن الأوامر الإلهية والتكليفات الشرعية قد خاطب الله تعالى بها الرجال والنساء على السواء ، وذلك لأن المرأة مخاطبة بالأوامر الإلهية كالرجل سواء بسواء ، إلا ما ورد من ذلك مخصصاً للرجال بما يتناسب مع طبيعتهم وما يكلفون به مما لا يناسب المرأة مثل الشهادة على القتل والزنا والنكاح وما شابه ذلك .

على أن الأوامر والتكليفات الأساسية لقواعد العقيدة والعبادات قد جاء الأمر فيها عاماً للرجال والنساء .

يقول الله تعالى : ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً﴾ الآية<sup>(١)</sup> .

ويقول سبحانه : ﴿واقموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾ الآية<sup>(٢)</sup> .

ويقول سبحانه : ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام﴾ الآية<sup>(٣)</sup> .

ويقول سبحانه : ﴿واقموا الحج والعمرة لله﴾ الآية<sup>(٤)</sup> .

ف نجد هنا أن الله سبحانه قد خاطب الرجال والنساء معاً عندما أمرهم بعبادته وتوحيده ، فلم يخص الرجال دون النساء ، وكذلك عندما أمر الله تعالى عباده بالالتزام بقواعد العبادات من صلاة وزكاة وصيام وحج ، نجد سبحانه قد خاطب الرجال والنساء معاً بدون تفريق بينهما .

(١) سورة النساء آية ٣٦ .

(٢) سورة البقرة آية ٤٣ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .



واستدل المالكية على مذهبهم بمنع إمامة المرأة ، بأن المرأة لا ينبغي لها أن تؤم أحداً لأنه يكره لها الأذان ، وهو دعاء إلى الجماعة ، فكره لها ما يراد الأذان له (١) .

## ٢ — مذهب الحنفية :

ذهب الحنفية إلى كراهة الجماعة للنساء مطلقاً .

قال في شرح العناية على الهداية : (ويكره للنساء أن يصلين جماعة لأنهم في ذلك لا يخلون عن ارتكاب محرم أو مكروه ، وذلك لأن إمامتهن إما أن تتقدم على القوم أو تقف وسطهم ، والأول زيادة الكشف وهي مكروهة ، والثاني ترك الإمام مقامه ، وهو مكروه (٢) .

ويرى الحنفية أن الأفضل للنساء أن يصلين فرادى بدون جماعة .

ودليل الحنفية : كما سبق بيانه ، دليل عقلي ارتكز على نقطتين :

الأولى : أن المرأة إن صلت في جماعة مع النساء فإن الإمامة من النساء سوف تتعرض بخروجها من الصف إلى زيادة الكشف عن جسدها ، وهذا مكروه ، وذلك لأن المرأة بوقوفها في الصف مع إخوانها من المسلمين فيه ستر لها ، وبالتالي خروجها لتقف في مقام الإمام فيه مزيد من الكشف لها . وهذا مكروه .

والثانية : أننا — والحديث لفقهاء الحنفية — لو قلنا إن إمامة النساء في الجماعة تقف معهن في الصف فإن ذلك مكروه كذلك ، لأن هذا يعني ترك الإمام لمقامه بين المؤمنين ، وهو تقدمه عليهم ، ولكن ماذا لو أن الجماعة أقيمت بالنساء فكيف تقف إمامتهن من النساء ؟

(١) الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٢ ص ٢٢ ، بداية المجتهد ، ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

#### ٤ — مذهب الحنابلة :

ذهب الحنابلة إلى أن الجماعة للنساء سنة ، وهم بذلك يوافقون مذهب الشافعية في أن جماعة النساء سنة .

ولكن يشترط الحنابلة لجواز جماعة النساء أن يكن منفردات عن الرجال « يقول ابن قدامة في كتابه المغني : اختلفت الرواية ، هل يستحب أن تصلي المرأة بالنساء جماعة ؟ فروى أن ذلك مستحب ؟

واستدل الحنابلة على مذهبهم هذا بما استدل به الشافعية من عموم أحاديث الحث على الجماعة .

مثل قوله — ﷺ — : «فضل صلاة الجماعة صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ..» .

يقول ابن القيم : لو لم يكن في المسألة إلا عموم قوله : (تفضل صلاة الجماعة) لكفى .

واستدل الحنابلة كذلك بفعل عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما . وكذلك حديث أم ورقة : حيث أذن لها النبي — ﷺ — أن تجعل لها مؤذناً وأن تقيم الجماعة بالنساء في بيتها .

وبما استدل به الحنابلة أيضاً أن النساء من أهل الفرض فأشبهن الرجال . ورد الحنابلة على المالكية في منعهم النساء من الجماعة ، واستدلوا على ذلك بأنها ممنوعة من الأذان فتمنع من الجماعة .

قال الحنابلة : إن المرأة قد منعت من الأذان لأجل عدم ظهور صوتها ، وأما الجماعة فلا ، حيث لا رابط بين الأمرين (١) .

---

(١) المغني والشرح الكبير ، ج ٢ ص ٣٥ ، حاشية الروض المربع للشيخ النجدي ج ٢ ص ٢٦٣ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

فكان الأولى بالسادة المالكية وهم يستدلون هذا الاستدلال أن يقولوا : إن المرأة تمنع من الصلاة على أساس أن الأذان في الحقيقة دعوة إلى الصلاة وإلى صلاة الجماعة عموماً .

ثالثاً : ثبت بالسنة وفعل الصحابة والتابعين وأقوال الفقهاء والمجتهدين أن المرأة يجوز لها أن تقيم الجماعة مع النساء .

ومن الذين ثبت عنهم ذلك : عائشة وأم سلمة وعطاء والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور — رضي الله عنهم أجمعين — .

رابعاً : وأما ما استدل به الحنفية على مذهبهم بأن المرأة يكره لها أن تقيم الجماعة مع النساء فنحن نوافقهم على ما ورد في أدلتهم .

غير أننا لا نوافق على أن ما أورده من أدلة يعني أن الجماعة للنساء مكروهة ، وذلك لما يأتي :

أن ما قالوه من أن المرأة إذا خرجت عن الصف وهي تؤم النساء في صلاة الجماعة فسوف تكون مكشوفة . نقول : إنه يمكن الرد على هذه النقطة من وجهتين .

الأولى : أن الجميع قد اتفقوا — ومنهم الحنفية — على أن جماعة النساء تكون بمعزل عن الرجال تماماً وفي مكان يخصص لهن ، سواء أكان ذلك في المسجد أم في غيره ، وبالتالي فخرج المرأة عن الصف لتكون إمامة للنساء لن يترتب عليه انكشافها على الرجال .

الثانية : أنه ثبت أن المرأة يجب عليها عندما تحضر إلى الصلاة أن تكون ثيابها كاسية وغير محلاة حتى لا تتعارض مع ما حث الشرع عليه في هذا المقام ، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه المرأة دائماً ، وألا تبدي زينتها إلا حيث أمر الله سبحانه ، سواء في ذلك اهتمام المرأة بالصلاة وحضورها الجماعة أو في حياتها العامة .

قال الله تعالى : ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .



وعن عائشة رضي الله عنها قالت : لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل . رواه البخاري ومسلم .  
يقول النووي : (وإن أرادت المرأة حضور المسجد للصلاة قال أصحابنا : إن كانت شابة أو كبيرة تشتهي كره لها وكره لزوجها ووليها تمكينها منه ، وإن كانت عجوزاً لا تشتهي لم يكره)<sup>(١)</sup>

٣ — وأما القول الثالث : من مذاهب الفقهاء في تلك المسألة ، وهو يمثل مذهب الحنفية ، ومذهب الحنفية في هذه المسألة موافق مذهب الشافعية من حيث منع المرأة الشابة والكبيرة المشتبهة من الحضور للمساجد وذلك لخوف الفتنة .

ولكن فقهاء الحنفية يخالفون الشافعية في المرأة العجوز ، حيث إن الشافعية قد أجازوا لها الحضور للمساجد لصلاة الجماعة مطلقاً ، وأما فقهاء الحنفية فقد كرهوا للعجوز أن تذهب للمساجد إلا في صلوات الليل ، وهي المغرب والعشاء والفجر ، وأما الصلوات التي تؤدي نهاراً فإنهم يكرهون حضور جميع النساء إليها سواء كن من الشابات أم من العجائز .

واستدل الحنفية على مذهبهم هذا بأن الفساق الذين يتعرضون للنساء ينامون ليلاً ، أي : في العشاء والفجر ، وأما المغرب فالفساق مشغولون بالطعام وخلافه ، وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه .

وقال الصحابان أبو يوسف ومحمد : يجوز للعجائز الذهاب للمساجد في أي وقت وبدون تحديد لأوقات الليل أو النهار ، وهم بذلك يتفقون مع مذهب الشافعية فيما ذهبوا إليه .

ولعل ما ذهب إليه الشافعية وأصحاب أبي حنيفة هو الأولى والأرجح ، وذلك

---

(١) المجموع للنووي ج ٤ ص ١٩٨ .

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٢ ص ١٣٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد ورد في شرح العناية على الهداية ما نصه — وهو يستدل بحديث عائشة رضي الله عنها : ( فاحتج به علماؤنا ومنعوا الشواب من الخروج مطلقاً ، وأما المعجائز ، وهو جمع عجوز والعامية تقول : عجوزة ، منعهن أبوحنيفة رضي الله عنه في الظهر والعصر دون الفجر والعشاء ، وأجاز الصلوات كلها لانتفاء الفتنة بقلّة الرغبة في المعجائز .. اهـ .

ولعل صاحب العناية يريد أن يبين لنا أن أبا حنيفة رضي الله عنه قد منع النساء المعجائز من الخروج للصلاة في الظهر والعصر ، ثم عاد وأذن لهن في الخروج للصلاة مطلقاً على أساس أمن الفتنة في المرأة العجوز .  
وانني أرى أن ما ذهب إليه فقهاء الشافعية في هذه المسألة هو الأرجح ، لأنه الأنسب للمرأة لأداء العبادة .

لا يوجد خلاف جوهري بين الفقهاء في تلك المسألة ، حيث إن الجميع اتفقوا على أن المرأة الشابة التي تفتن إن ذهبت للمسجد ، فهذه تمنع من الذهاب لعدم أمن الفتنة ، وأن المرأة العجوز التي لا ينتظر من ذهابها للمسجد فتنة فإنه لا مانع من ذهابها للمسجد ، حيث قضت بذلك السنة النبوية الشريفة ، هذه قاعدة تكاد جميع المذاهب تتفق حولها .  
أما خلافهم بعد ذلك فهو فرعيات المسألة .  
والله أعلم .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

ذلك لا يناسبها وهو منتهى الانكشاف وظهورها أمامهم ، وقد صان الإسلام المرأة وحافظ عليها في كل موقع ، وأشد ما يجب أن تصان فيه المرأة ، مكان أداء العبادة .

وعلى ذلك فإن من قال إن إمامة المرأة جائزة وإن الرجال إذا صلوا خلفها فلا إعادة عليهم ، هذا رأى لا سند له ولا يجوز الأخذ به لأنه معارض بإجماع الفقهاء على عدم جواز إمامة المرأة . والله أعلم .

### مكان المرأة في الصف في الجماعة :

أما كيف تقف المرأة في الصف في صلاة الجماعة مع الرجال ؟  
لقد أجمع الفقهاء أيضاً على أن المرأة يجب أن تقف في الصف خلف الرجال وخلف الصبيان ، ثم يقف الخثائي إن وجدوا « ثم بعد ذلك ، يقف النساء » والغرض من هذا التقسيم للصفوف في الجماعة واضح ، وهو صيانة المرأة وعدم ظهورها للرجال ، حيث إن المرأة إذا وقفت في آخر الصفوف لا يراها أحد من الرجال وهي في الصلاة ، حيث تركع وتسجد وتبلى في أثناء ذلك في هيئة لا يصح أن يراها الرجال .

وقد استدلل الفقهاء على ذلك بما يأتي :

ما رواه البخاري عن أنس أن النبي ﷺ — صلى به وبأمه أو خالته قال : فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا .

أخرج الإمام مالك عن أنس أيضاً ، قال : فصففت أنا واليتيم وراءه — ﷺ — والعجوز من ورائنا<sup>(١)</sup> .

(١) يراجع في مذاهب الفقهاء : الخرخشي على سيدي خليل ج ٢ ص ٢٢ .

فتح القدير وشرح العناية ج ١ ص ٢٦١ . المجموع شرح المذهب للنووي ج ٤ ص ٢٥٥ .

المغني والشرح الكبير ج ٢ ص ٢٣ . بداية المجتهد ج ١ ص ١٠٥ ، ١٠٨ .

حاشية الروض المربع ج ٢ ص ٢٦٣ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .



متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدركه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدركه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

فالحديث عام في منع المصلي من الانشغال بصلاة غير المكتوبة ، ويستوي في ذلك ، السنة الراتبية أو تحية المسجد أو غيرها لعموم الحديث في ذلك .  
 وسواء فرغ المؤذن من إقامة الصلاة أو كان المؤذن في أثناء الإقامة ، وسواء علم أنه سوف يفرغ من النافلة ويدرك تكبيرة الاحرام مع الامام أم لا ، وذلك لعموم الحديث في المنع أيضاً ، وهذا مما اتفق عليه الفقهاء في جميع السنن ، إلا سنة الفجر فقد قال المالكية والحنفية : تختص سنة الفجر بأنه يجوز للمصلي أن يصلها إذا أقيمت الصلاة وغلب على ظنه أنه سوف يدرك الامام في الجماعة فيجوز للمأموم أن ينتحي ناحية من المسجد ويؤديها ثم يدرك الجماعة مع الامام ، وذلك لما لسنة الصبح من ثواب وفضل عظيم ، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما رأيت رسول الله ﷺ — في شيء أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر ، وعنها رضي الله عنها أيضاً قالت : قال رسول الله ﷺ — : «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» (١) .

وأما إذا أقيمت الصلاة وغلب على ظن المصلي أنه لن يستطيع إدراك الجماعة لو انشغل بسنة الصبح فإنه يدخل في الجماعة لعموم الحديث السابق في الموضوع ، وهو قوله — ﷺ : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» .

قال صاحب المجموع : وحكى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى ركعتي الفجر والامام في المكتوبة ، وهذا محمول على ما سبق بيانه وهو أن المأموم سوف يستطيع إدراك الجماعة مع الامام ، وإلا فلا يعقل أن ابن مسعود رضي الله عنه قد دخل في السنة وترك الجماعة وهو صحابي جليل للنبي ﷺ — ويعرف ثواب الجماعة وقدرها (٢) .

ثانياً : وأما النقطة الثانية في المسألة التي معنا ، وهي إذا دخل المصلي في

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٦ ص ٥ .

(٢) المجموع للنووي ، ج ٤ ص ٢١٢ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

الإنسان إذا دخل على رجل وهو يجلس على فراشه الخاص في بيته ، وهو المراد في الحديث بقوله : على تكرمته فالتكرمة — بفتح التاء وكسر الراء — هي ما يختص به الإنسان من فراش ووسادة ونحوها .

يعلمنا الحديث أنه إذا دخل أحد على رجل وهو يجلس في بيته ، وعلى فراشه الخاص ، فلا يجوز له أن يجلس عليه معه إلا بإذنه ، وهذا أدب رفيع ، ما أحرانا أن نلتزم به ، وأن نحافظ عليه .

ولكن هل يقدم صاحب البيت للإمامة ، حتى ولو كان لا يصلح لها على من هو أصلح منه للإمامة ، وشقيقه في ذلك أنه صاحب البيت فقط ؟ .

إن النصوص التي عرضناها عند اختيار الإمام تدل بوضوح على أنه لا يجوز أن يتقدم للإمامة إلا من هو لها ، ولا شك أن المراد بتقديم صاحب البيت على غيره ، هو أنه إن لم يكن يساوي من معه في الفقه ، والعلم ، وقراءة القرآن ، فأقل ما يلزم فيه أن يكون صالحاً للإمامة ولو بالقدر القليل ، أما إذا كان لا يصلح لها ، فلا يقدم ، فتفضيل صاحب البيت إذاً على أساس أنه يصلح للإمامة ، وليس تفضيلاً مطلقاً .

٣ — إذا اجتمع مسافر ومقيم : فأيهما أولى بالإمامة ؟ أو إذا اجتمع فاسق وعدل فأيهما أولى ؟ قال في المذهب : إذا اجتمع مسافر ومقيم ، فالمقيم أولى بالإمامة من المسافر .

ولكن لماذا كان المقيم أولى بالإمامة من المسافر ؟ لأن المقيم إذا تقدم للإمامة ، فإن المأمومين سوف يصلون خلفه صلاة تامة فلا يختلفون خلفه ، لأنه سوف يصلي بهم قصراً ثم يتمون هم بعد أن يسلم ، ولأنه ربما لم يكونوا جميعاً على علم بأحكام صلاة القصر ، وربما أدى ذلك إلى أن يختلف الناس خلف المسافر ، ولن يحدث ذلك خلف المقيم ، لأنه سوف يصلي بهم الصلاة تامة ويدون قصر فلن يختلفوا خلفه ، فكانت إمامة المقيم أولى من إمامة المسافر .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

فإن علم به قبل الاقتداء ، لم يجوز الاقتداء به مطلقاً بالإجماع .  
وإن علم بالحدث بعد الاقتداء فإن صلاة المأموم تبطل أيضاً . ويجب على  
المأموم أن يعيدها .

وقد استدلل الحنفية على ماذهبوا إليه بما أخرجه للإمام أحمد بسند صحيح  
عنه — عليه السلام — قال : «الإمام ضامن» فإن الضمان يقتضي أنه إذا كانت  
صلاة الإمام باطلة فإن صلاة المأمومين تبطل تبعاً له . إذ لا يتضمن المعلوم  
الموجود .

واستدلوا كذلك بما رواه أبو داود بسنده أن النبي — عليه السلام — دخل في  
صلاة الفجر فأومأ بيده : مكانكم ، ثم جاء ورأسه يقطر ماء فصلى بهم ، فلما  
قضى الصلاة : قال : «إنما أنا بشر وإني كنت جنباً» رواه أحمد وأبو داود .  
يقول الحنفية : إن النبي — عليه السلام — قد رفض أن يدخل في الصلاة وهو  
جنب حتى لا تبطل صلاة المأمومين .

ويأخذون من ذلك أيضاً أن الإمام إذا كان محدثاً ، فإن صلاة المأمومين  
خلفه تكون باطلة تبعاً لبطلان صلاته .

واستدل الحنفية أيضاً بما روى عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة  
قال : صلى عمر رضي الله عنه بالناس جنباً ، فأعاد ولم يعد الناس ، فقال له  
علي — رضي الله عنه — : قد كان ينبغي لمن يصلي معك أن يعيد ، قال :  
فرجعوا إلى قول علي . وقال ابن مسعود مثل قول علي (١) .

واستدل الحنفية بالقياس أيضاً ، فقالوا : إن الإمام المحدث لا تجوز صلاته  
ولا صلاة من صلى خلفه قياساً على الإمام الذي صلى بدون إحرام للصلاة ،  
والمصلي بلا طهارة لا إحرام له .

وقد يقال : إن الطهارة شرط والإحرام للصلاة ركن .

---

(١) شرح فتح القدير للكمال الممام ج ١ ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

كان له إمام فقراءته له قراءة) رواه أحمد .

إذا فكأن الإمام يتحمل الكثير عن المأموم . وإذا قد ثبت هذا ، فكيف نقول إنه إذا بطلت صلاة الإمام فإن صلاة المأموم تصح .

والحجة للجمهور في ذلك أن المأموم لا يعلم ، وهل علم علم المأموم يشفع لصحة صلاته ؟ وما الفرق بين علم المأموم وعدم علمه بالنسبة لجوهر الصلاة وحقيقتها « إنني أرى أنه لا فرق ، فالفرق الوحيد الذي تمسك به السادة الشافعية ومعهم الحنابلة ، أن المأموم يكون قد صلى مع إمام وهو يعلم أن صلاته باطلة ، ولذلك بطلت صلاته .

إذا النتيجة واحدة ، ألا وهي أن صلاة الإمام باطلة لأنه محدث وقد بطلت معه صلاة المأموم ، قد يقول بعض الناس : وما ذنب المأموم إذا ؟ نقول : إن الجمهور قد أقرروا بأن المأموم لو كان يعلم وصلى خلف الإمام المحدث فإن صلاته باطلة « فما ذنبه إذا عند الجمهور في تلك الحالة ؟

وأما بالنسبة لعدم علم المأموم ، فإن المأموم كان مستعداً لأن يتحمل عنه الإمام ما قد يقع منه من خطأ أو تقصير في صلاته مع ذلك الإمام لو صحت تلك الصلاة ، ومن باب أولى أن المأموم يكون مستعداً لأن يعيد صلاته في حالة ما إذا كانت صلاة الإمام باطلة .

وكما قال الرسول ﷺ — في موقف ربما كان مختلفاً في سببه إلا أنه ربما كان التشبيه قريباً بعض الشيء ، يقول النبي ﷺ — : (الغنم بالغرم) أي : أن المأموم مادام أنه كان على استعداد لأن يتحمل عنه إمامه ما يقع فيه من خطأ فلا بد وأن يكون على استعداد لأن يصحح ما قد يقع فيه الإمام من خطأ « ويعيد المأموم الصلاة التي صلاها خلف الإمام الذي بان أنه محدث وأن صلاته باطلة .

والله أعلم

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

خلق كريم وسلوك قويم وسمعة طيبة وهيئة حسنة ، وأن يتعد بنفسه عن مجالسة أهل السوء ، حتى يكتسب حب الجميع ، وحتى يثق الناس جميعاً فيما يوجههم إليه .

ولكن ماذا لو لم يحافظ الإمام على حسن الخلق ولم يتجنب ما يجعل الناس يكرهونه ، فكان لا يحترم الناس ولا يراعي تواضعه بينهم ، فبات يكرهه كثير من الناس وهو إمامهم في الصلاة ، هل يجوز أن يكون إماماً والناس له كارهون ؟

لقد تحدث الفقهاء في تلك المسألة ، واتفقت كلمتهم على أنه يكره أن يؤم رجل قوماً وهم له كارهون ، وأن الإمام معرض لضياغ ثواب صلاته في تلك الحالة .

فقد كره الشافعية والحنابلة أن يؤم رجل القوم وهم له كارهون . واستدلوا بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ — قال : (ثلاثة لا يرفع الله صلاتهم فوق رؤوسهم فذكر فيه رجلاً أم قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وأخوان متصارمان) رواه الترمذي وأبو داود .

وقد ورد في المجموع ما نصه : (قال الشافعي رحمه الله وأصحابنا : (يكره أن يؤم قوماً وأكثرهم له كارهون ولا يكره إذا كرهه الأقل) اهـ . ويقول الشافعية : إن الإمام تكره إمامته إذا كرهه الناس لمعنى مذموم شرعاً » ومثلوا لذلك بالوالي الظالم ، ومن لا يتصون عن التجاسات أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسوق ونحوهم أو ما يشابه ذلك .

وهذا يعني أن الفقهاء لم يتركوا تلك المسألة بدون ضابط حتى يفتحوا الباب للناس لكي يسرفوا في هذا المجال بدون تمييز بين المحسن والمسيء ، وإنما جعلوا سبب الكراهية بين المأمومين والإمام إنما يرجع لأسباب عامة تخص الصلاة وحسن أداء الإمام فيها ، وكذلك تدين الإمام وغير ذلك من الأمور التي

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

وقال في فتح القدير : قال ابن عبد البر : ولا يصح رفعه والصحيح عندهم الوقف على ابن مسعود .

وقال النووي في الخلاصة : الثابت في صحيح مسلم أن ابن مسعود فعل ذلك فلم يقل : هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل<sup>(٢)</sup> .. اهـ .

وإن صح رفع حديث ابن مسعود للنبي ﷺ فيمكن أن يكون قد فعل ﷺ ذلك ووقف وسط المأمومين لضيق المكان ، وقيل : إن مرواه ابن مسعود منسوخ ولعله كان من تشريع الصلاة بمكة ، ثم لما قدم النبي ﷺ المدينة ترك ذلك ، وأصبح الإمام يقف أمام المأمومين وليس وسطهم .

ويستدل لذلك بما رواه مسلم في صحيحه عن عباد بن الوليد عن جاب قال : «سرت مع النبي ﷺ في غزوة فقام يصلي فجئت حتى قمت عن يساره فأخذ بيدي فأدازني عن يمينه ، فجاء صبار بن صخر حتى قام عن يساره » فأخذنا بيديه جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه» رواه مسلم ، فهذا الحديث دال على أن هذا هو آخر فعله — ﷺ — في ذلك ولأن جاباً رضي الله عنه إنما شهد المشاهد التي بعد بدر .

والحق أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأولى والأرجح وذلك لقوة الأدلة ولأنه الثابت عن رسول الله — ﷺ — قال ابن القيم : الإمام يسن له التقدم بالاتفاق ، والمؤتمون يسن في حقهم الاصطفاف بالاتفاق .

وقد نقل الخلف ذلك عن السلف ، واستمر أمر المسلمين عليه ، إلا ما استثنى الحاجة كضيق المكان ونحوه ، والذي يمكن أن تحمل عليه رواية ابن مسعود رضي الله عنه . والتي قال فيها : إن الإمام يقف وسط المأمومين إذا كانا اثنين غير الإمام ، ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور بأن الإمام يجب أن يتقدم عن المأمومين ولا يقف وسطهم ، ما روى أن جاباً وجباراً وقفا أحدهما عن

(٢) فتح القدير : ج ١ ص ١٥٥ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

الإمام ؟ أو بمعنى آخر : من أحق الناس بأن يقف في الصف الأول خلف الإمام ؟

إننا نشاهد الناس وقد اغفلوا آداب السنة في هذا المقام حيث نجدهم لا يراعون ما حث عليه رسول الله ﷺ — في ذلك ، من تفضيل الأكبر والأكثر علماً وحفظاً للقرآن الكريم والأفضل مقاماً ومنزلة ، وتلك معايير باتت غريبة وغفل الناس عنها ، فنشاهد من يجلس في الصف الأول وهم من الذين لم يرد لهم ذكر في حديث رسول الله ﷺ — والذي أخذ منه الفقهاء دليلهم على من يلزم أن يتقدم للصفوف الأولى .

ونحن لا ندعي ولا يجوز أن ندعي هنا في تلك المسألة ما قد يبدو لبعض الناس أنه تمييز بين المصلين بدون حق ، لأنه ليس لذلك وجود أصلاً ، ولا يسمح به في مقام تعليم سيد البشر — ﷺ — .

إن المقياس الذي وضعه النبي ﷺ — في ذلك هو من وحي ما شرعه الله سبحانه ، عندما قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

ولو أن الناس تمسكوا بما أرشد إليه رسول الله ﷺ — في هذا المقام ، لعرف كل مكانه ومكانته ، وأعطى لكل ذي حق حقه .

ولننظر إلى ما قاله النبي ﷺ — في هذا المقام وأخذ منه الفقهاء دليلاً على ترتيب الناس في الصفوف خلف الإمام في الجماعة :

فقد روي مسلم في صحيحه عن أبي مسعود ، قال : ( كان رسول الله ﷺ — يسمح مناكبنا في الصلاة ويقول : استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ) ليليني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم<sup>(٢)</sup> رواه مسلم .

(١) سورة الحجرات ، آية ١٣ . (٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ١٥٤ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدركه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



العقل والعلم وحفظ القرآن وأهل الفضل حتى يمكن لهم أن يبلغوا عن الإمام وأن يفتحوا عليه إن توقف ، ويصوبوه إن أخطأ .

ويقول الحنفية<sup>(١)</sup> : إن هناك دليلاً آخر غير الدليل الذي أورده الإمام النووي والذي سقناه أول المسألة ، وهو ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن مالك الأشعري أنه قال : ( يا معشر الأشعرين اجتمعوا واجمعوا نساءكم وأبناءكم حتى أريكم صلاة رسول الله — ﷺ — ، فاجتمعوا وجمعوا أبناءهم ونساءهم ثم توضع أراهم كيف يتوضأ ، ثم تقدم فصف الرجال في أدنى الصف وصف الولدان خلفهم وصف النساء خلف الصبيان ... الحديث ) رواه أحمد .

---

(١) فتح القدير مع العناية ج ١ ص ٣٥٦ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

القاعد والذي لا يقدر على القيام ، بل ويجوز عندهم أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام القاعد الذي لا يقدر حتى على الركوع والسجود ، بل يرمي إيماء .

وهذا مذهب الثوري والأوزاعي وبعض المالكية .

## ٢ — مذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>:

وقد ذهب الحنابلة إلى أنه يستحب للإمام العاجز عن القيام بأن يستخلف غيره ليصلي بالناس ، فذلك هو الأولى والأفضل ، ولأن الناس اختلفوا في صحة إمامته القاعد الذي لا يستطيع القيام .

فيجب الخروج من الخلاف بأن يستخلف العاجز عن القيام من يصلي بالناس بدلاً عنه لأن صلاة القائم أكمل .

وقال الحنابلة : إذا لم يستخلف الإمام من ينوب عنه صلى بالناس قاعداً وجب على المأمومين أن يصلوا خلفه قعوداً ، ولا يجوز أن يكون الإمام قاعداً والمأمومون خلفه وقوفاً .

٣ — وذهب بعض المالكية وفي رواية أخرى للإمام مالك إلى أنه لا تجوز مطلقاً خلف الإمام القاعد : لا تجوز الصلاة خلفه لا قياماً ولا قعوداً<sup>(٢)</sup> .

فتكاد تتفق آراء الفقهاء في صحة صلاة الإمام القاعد ، والخلاف بين الفقهاء قد انحصر في صلاة المأمومين ، في كيفيةها ، وفي صحتها على ما سبق بيانه في المذاهب .

---

(١) المغني : ج ٢ ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) الخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٢ ص ٢٤ .

بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١١٠ ، ١١١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

فدخلت على عبدالله بن عباس فقلت له : ألا أعرض عليك ما حدثتني عائشة عن مرض رسول الله ﷺ — ؟ قال : هات ، فعرضت حديثها عليه ، فما أنكر منه شيئاً ، غير أنه قال : أسميت لك الرجل الذي كان مع العباس ؟ قلت : لا ، قال : هو علي<sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم .

فهذا الحديث صريح في أن النبي ﷺ — كان الإمام لأنه جلس عن يسار أبي بكر ، ولقوله : يصلي بالناس ، ولقوله يقتدي به أبو بكر ، وفي رواية لمسلم :

(وكان النبي ﷺ — يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير) وقوله : يسمعهم التكبير ، يعني أنه يرفع صوته بالتكبير إذا كبر النبي ﷺ — وإنما فعله لأن رسول الله ﷺ — كان ضعيف الصوت حيثئذ بسبب المرض ، وفي رواية البخاري ومسلم : (أن النبي ﷺ — جلس إلى جنب أبي بكر ، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي ﷺ ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي ﷺ — قاعد) .

وهناك من طرق كثيرة ، كلها تدل على أن رسول الله ﷺ — كان الإمام وأبو بكر يقتدي به ويسمع الناس التكبير ، وهكذا .

ويفسر فقهاء الحنفية الصلاة التي كان النبي ﷺ — فيها إماماً وكان جالساً بأنها صلاة الظهر من يوم السبت قبل موته ﷺ وأن الصلاة التي كان النبي ﷺ — فيها مأموماً وكان جالساً ، هي صلاة الصبح من يوم الإثنين الذي مات فيه رسول الله ﷺ — وكانت آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ — <sup>(١)</sup> حتى فارق الدنيا .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ١٣٥ .

نيل الأوطار ج ٣ ص ١٦٩ .

(١) شرح فتح التقدير مع العناية : ج ١ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٦٩ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

١ — فإن قيل : إن النبي ﷺ — قد صلى جالساً قلنا : إن النبي ﷺ — قد صلى جالساً ليبن الجواز فقط ثم استخلف ﷺ مرة أخرى .  
 ٢ — ثم إن صلاة النبي ﷺ — قاعداً أفضل من صلاة غيره قائماً .  
 ٣ — إن الموقف الذي صلى فيه النبي ﷺ — قاعداً لم يكن هو الإمام ، بل كان الإمام أبابكر رضي الله عنه ، والنبي ﷺ قد صلى خلفه قاعداً لمرضه ، وهذا جائز .

٤ — إن المأموم يجب عليه أن يتابع الإمام في كل شيء حتى في القيام والقعود ، فيجب عليه أن يقعد إن كان الإمام قاعداً كمتابعته في التشهد مثلاً .  
 ٥ — إن جمعاً من الصحابة رضوان الله عليهم قد صلوا جلوساً خلف الإمام القاعد ، ومنهم : أسيد بن حضير وجابر وقيس بن فهد وأبو هريرة رضي الله عنهم .

وقد رد الحنفية والشافعية على الخنابلة فقالوا :

١ — إن القول بأن النبي ﷺ — قد صلى جالساً ليبن الجواز فقط ، فهذا قول لا دليل عليه ولأن تخصيص قيامه ﷺ — بأنه للجواز لا بد له من دليل .

٢ — إن حديث عائشة رضي الله عنها والذي صلى فيه رسول الله ﷺ — وهو شاك ؛ أي : مريض ، هذا الحديث قد نسخ بحديث عائشة الذي معنا والذي يثبت أن النبي ﷺ — قد صلى جالساً في مرضه وكان إماماً وصلى الناس خلفه وقوفاً ، ولأن هذا الحديث هو آخر عهد رسول الله ﷺ ، وبعده توفي ، فإنه بذلك يكون ناسخاً ، للحديث الذي روته السيدة عائشة في مرضه القديم والذي سبق ذلك بزمان كثير .

٣ — وأما حديث : ( لا يؤمن أحد بعدي جالساً ) فقد قال الدار قطني والبيهقي وغيرهما : إنه حديث مرسل ضعيف وإن جابراً الجعفي الذي رواه ، متفق على ضعفه .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .



## أدلة المالكية :

يقول ابن رشد في بداية المجتهد : وأما المالكية فليس لهم مسلك من السماع . ١ هـ . ولعل السبب في ذلك أن ما ذهب إليه الحنفية والشافعية والحنابلة قد أجاز إمامة القاعد ، وإنما الخلاف بينهم في قيام المأموم أو قعوده ، فيقول الحنفية والشافعية : إن المأموم يجب عليه أن يصلي واقفاً خلف الإمام القاعد ولهم أدلتهم التي سقناها ، وأن الحنابلة قد قالوا : إن المأموم يجب عليه أن يصلي جالساً خلف الإمام القاعد ولهم أدلتهم أيضاً .

وفي رواية عن مالك ذكرها أبو المصعب في مختصرة قال فيها مالك رضي الله عنه : لا يؤم الناس أحد قاعداً فإن أهمهم قاعداً فسدت صلاتهم وصلاته ، لأن النبي ﷺ — قال : ( لا يؤمن أحد بعدي قاعداً ، قال (ابن عبد البر) : وهذا حديث لا يصح عند أهل العلم بالحديث لأنه يرويه جابر الجعفي مرسل ، وهو ليس بحجة فيما أسند ، فكيف فيما أرسل ؟ !

وقد روي ابن القاسم عن مالك أنه كان يحتاج بما رواه ربيعة ابن عبد الرحمن ، أن رسول الله ﷺ — خرج وهو مريض ، فكان أبو بكر هو الإمام ، وكان رسول الله ﷺ — يصلي بصلاة أبي بكر ، وقال : « ما مات نبي حتى يؤمه رجل من أمته » .

قال ابن رشد : وهذا ليس بحجة ، إلا أن يتوهم أنه ﷺ — ائتم بأبي بكر لأنه لا تجوز صلاة الإمام القاعد ، وهذا ظن لا يجب أن يترك له النص ، يضاف إلى ذلك ضعف هذا الحديث (١) .

والحق أن ما ذهب إليه الحنفية والشافعية هو الأولى بالقبول ، لأنه اعتمد على أرجح الأدلة التي لا مجال لأحد أن يجادل فيها ، ولأن ما استدلل به الحنفية

(١) بداية المجتهد ، ج ١ ص ١١٠ ، ١١١ .

الحرشي ، ج ٢ ص ٢٤ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

## المبحث الرابع

### استخلاف الإمام من ينوب عنه في الجماعة

يطلق الاستخلاف ويراد به اتخاذ الإمام في صلاة الجماعة من ينوب عنه ويخلفه في حالة ما إذا حدث للإمام عذر يمنعه من مواصلة الصلاة إماماً في الجماعة ، من حدث أو مرض مفاجيء أو أى سبب حال بين الإمام وبين مواصلته الصلاة ، وحتى لا تفسد الصلاة على المأمومين إذا خرج الإمام من الجماعة ، فقد أجاز الشرع الحكيم أن يستخلف الإمام من الذين خلفه في الجماعة من ينوب عنه في مواصلة الصلاة وإتمامها .

#### حكم الاستخلاف :

تكاد تتفق مذاهب الفقهاء على جواز الاستخلاف للإمام الذي أصابه عذر من حدث أو مرض مفاجيء .  
وقد نص فقهاء الحنابلة على أنه يجب على الإمام أن يترك الجماعة وأن يستخلف غيره لإمامة الناس إذا عجز عن قراءة الفاتحة وحاول الناس الفتح عليه ولكنه لم يستطع ، عند ذلك يستخلف الإمام أحد الناس يصلي بالجماعة ، واعتبر الحنابلة أن ذلك مثل سبق الحدث أو العجز عن إتماما ركن الركوع أو السجود<sup>(١)</sup> .

ولم أجد من الفقهاء من منع ذلك ، إلا القليل ، الذي لا يعول عليه ، وقد استدلل جمهور الفقهاء على جواز استخلاف الإمام من ينوب عنه بما ورد عنه

(١) المغنى والشرح الكبير : ج ١ ص ٧٠٨ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

أبو بكر بصلاة رسول الله ﷺ — والناس بصلاة أبي بكر» متفق عليه .  
 فقد دلت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ — على جواز  
 الاستخلاف ، حيث أم النبي ﷺ — الناس خلفاً لأبي بكر رضي الله عنه ،  
 في الحالتين السابقتين ، في الحالة الأولى التي وردت في حديث سهل  
 ابن سعد ، كان أبو بكر هو الإمام بسبب انشغال النبي ﷺ — في  
 الصلح بين بني عمرو بن عوف ، فلما حضر النبي ﷺ — وأبو بكر  
 يصلي بالناس ، انتقل أبو بكر من موقع الإمام وصار مأموماً ، وأصبح النبي  
 ﷺ — هو الإمام ، فدل ذلك على جواز خروج الإمام من مكانه في  
 الإمامة إذا حدث له شيء أو عذر وأن يستخلف من الناس ، وفي الحالة  
 الثانية : صلى أبو بكر رضي الله عنه بالناس إماماً بسبب مرضه — ﷺ —  
 فلما أحس النبي ﷺ — من نفسه قوة خرج وجلس بجوار أبي بكر يوم الناس  
 وأبو بكر يكبر بصوته المرتفع لسمع الناس تكبير رسول الله ﷺ — فكان  
 أبو بكر هو الإمام أولاً فتحول إلى مأوم بسبب حضور النبي ﷺ — فدل  
 ذلك أيضاً على جواز استخلاف الإمام من يصلي خلفه إذا حدث عذر ، ولكن  
 الفقهاء يشترطون فيمن يكون خليفة للإمام أن يكون من أهل الجماعة ، ولو  
 بالقدر الذي تؤدي به الجماعة ، ولو بالقدر الذي تؤدي به الجماعة إذا لم  
 يكن هناك الفقيه القارىء .

وهذا يسر من التشريع وتسامح حتى لا تضيق على الناس الجماعة (١) .

### متابعة المأموم للإمام :

متابعة المأموم للإمام يقصد بها أن يكون المأموم متابعا للإمام في كل أفعال  
 الصلاة وأقوالها .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٣ ص ١٦٩ .

(١) شرح فتح القدير مع العناية ، ج ١ ص ٣٦٨ ، ٣٧٨ .

المجموع شرح المهذب ، ج ٤ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ . المغني والشرح الكبير ، ج ٢ ص ٤٧ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

ولا بالانصراف» رواه مسلم وأحمد<sup>(١)</sup> .

فنجد أن هذا الحديث قد دل على وجوب متابعة المأموم للإمام في الأفعال والتكبير والقيام والقعود والركوع والسجود ، وأن يفعل المأموم ذلك كله بعد الإمام فلا يسبقه ولا يساويه ، فيكبر تكبيرة الإحرام بعد فراغ الإمام منها ، فإن شرع فيها قبل فراغ الإمام منها أو قارنه فيها لم تتعقد صلاته ، لأنه بذلك يكون قد دخل الصلاة قبل الإمام وهذا لا يجوز لأن المتابعة مع ذلك لا وجود لها ولأن الإمام قد جعل ليؤتم به فإذا دخل المأموم قبله في الصلاة فقد قطع المتابعة . وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنهم .

وقال الثوري وأبو حنيفة ومحمد وزفر من أصحاب أبي حنيفة : إن المأموم إذا قارن الإمام في تكبيرة الإحرام ، أو ظن أنه قارنه فإن صلاته صحيحة ، ولا تبطل ، وذلك قياساً على مقارنته للإمام في الركوع مثلاً ، فإن المأموم إذا قارن الإمام في الركوع فإن صلاته صحيحة ولا تبطل ، وكذلك لو قارنه في تكبيرة فإن صلاته صحيحة ، وقالوا : إن صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الإمام ، فجاز أن يقارنه .

ولكن الجمهور استدلوا بالحديث الذي رواه أنس ، والذي يقول فيه النبي ﷺ — : «فإذا كبر فكبروا» فإن الأمر واضح في أن تكبير المأموم يجب أن يكون تالياً لتكبير الإمام ، وأشد ما يكون ذلك في تكبيرة الإحرام ، لأنها مفتاح الصلاة<sup>(٢)</sup> .

والحق أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأولى بالقبول والأرجح لقوة الأدلة

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٤ ص ١٣٣ .

نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٣ ص ١٥٧ ، ١٥٩ .

(٢) المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٣٥ .

بداية المجتهد : ج ١ ص ١١١ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .



ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد .

وذهب جماعة من الفقهاء إلى أن الإمام والمأموم يقولان معاً : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد .

واستدل أصحاب هذا الرأي بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه — ﷺ — كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حنو منكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً ، وقال (سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد) .

واستدلوا كذلك بقوله — ﷺ — : «إنما جعل الإمام ليؤتم به» فهنا نرى أن أصحاب المذهب الأول ، وهما مالك وأبو حنيفة — رحمهما الله — قد رجحا مفهوم حديث أنس ، وأن الإمام لا يقول سوى : سمع الله لمن حمده ، فلا يقول : ربنا ولك الحمد ، وأن المأموم لا يقول سوى : ربنا ولك الحمد ، فلا يقول : سمع الله لمن حمده ، بل يكتفي بقوله : ربنا ولك الحمد ، وهذا من باب دليل الخطاب ، لأنه جعل حكم المسكوت عنه بخلاف حكم المنطوق به .

وأما أصحاب المذهب الثاني ، فقد رجحوا الأخذ بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، ويجب بذلك على المأموم والإمام معاً أن يقولوا : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد .

والحق أن ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني والذين استدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما هو الأولى والأقوى فيجب على المأموم والإمام معاً أن يقولوا : «سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد» وذلك لأن الأولين قد استدلوا على ما ذهبوا إليه بدليل الخطاب من حديث أنس ، وأما أصحاب المذهب الثاني ، فقد استدلوا بالنص ، والنص أقوى من دليل الخطاب (١) .

والله أعلم

(١) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

## الفصل الثالث

### القراءة في الصلاة

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

فقال المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر : إن القراءة كما تجب على الإمام فإنها تجب على المأموم كذلك ولكن مع اختلاف أيضاً بين الحنابلة والشافعية في ذلك ، حيث قال الشافعية : تجب القراءة على المأموم مطلقاً سواء سمع الإمام أم لا ؟ ولكن الحنابلة يقولون : إن المأموم تجب عليه القراءة فقط عندما يسكت الإمام ، وأما إذا قرأ الإمام فلا تجب على المأموم القراءة ولكن يجب عليه الإنصات .

وقال فقهاء الحنفية : إن المأموم لا تجب عليه القراءة مطلقاً سواء سمع الإمام أم لا .

ولكل فريق من هؤلاء جميعاً في جميع هذه المذاهب مع اختلافها ، له دليله ووجهته ، وله كذلك اعتراضه على أدلة معارضيه وسوف نفصل ذلك إن شاء الله تعالى .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدركه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

## رد الجمهور على أدلة الحنفية :

١ — وقد رد الجمهور على استدلال الحنفية بالآية الكريمة ، وهي قوله تعالى : ﴿ فاقْرَأُوا مَا تيسر منه ﴾ فقالوا : إن هذه الآية قد وردت في قيام الليل ، لا في قدر القراءة .

وقال ابن العربي في أحكام القرآن حول معنى هذه الآية :

إن المراد بالقراءة هنا الصلاة وليس القراءة في أصح الأقوال وقد عبر عن الصلاة بالقراءة ، لأن القراءة فيها ، وهو يشبه قوله تعالى : ﴿ وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾ أن المراد به صلاة الفجر .

ثم يقول : معنى قوله سبحانه : ﴿ فاقْرَأُوا مَا تيسر منه ﴾ معناه <sup>(١)</sup> صلوا ما أمكن ، ولم يفسره ، ولهذا قال : قوم إن فرض قيام الليل بقى في ركعتين من هذه الآية ، قاله البخاري وغيره . اهـ .

فدل ذلك على أن الآية ليست في القراءة وأنها لا تدل على ما استدل به الحنفية .

وقد رد الجمهور على قول الحنفية في استدلالهم بالآية الكريمة : ﴿ إن سور القرآن في الحرمة سواء ﴾ أنه لا يلزم من أنها في الحرمة سواء استوائها في الأجزاء في الصلاة لا سيما وأن الأحاديث الصحيحة قد أثبتت في تعيين الفاتحة في الصلاة ، فوجب المصير إليها .

وقد رد الجمهور على ما استدل به الحنفية من حديث عبادة بن الصامت من عدم وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة وأنها غير متعينة بل يجزئ غيرها من آيات القرآن الكريم فقالوا :

إن ما قال به الحنفية من أن المراد من حديث عبادة بن الصامت هو نفي

(١) المجموع النووي ؛ ج ٣ ، ص ٣٢٩ .

أحكام القرآن لابن العربي ؛ ج ٤ ، ص ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

قراءة الفاتحة في الصلاة وأنها متعينة للقادر عليها .

ثالثاً : ورد في صحيح مسلم عن أبي قتادة أنه قال : ( كان رسول الله ﷺ يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولين بفاتحة وسورتين ، ويسمعنا الآية أحياناً ، وكان يطول في الركعة الأولى من الظهر ويقصر في الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب ) رواه مسلم في صحيحه .

فوجب لذلك أن يكون ما ذهب إليه الجمهور هو الأولى والأرجح ، ولعل الحنفية يوافقون الجمهور في جزء من مذهبه ، حيث يقول الحنفية : إن الأولى هو قراءة الفاتحة ، ولكن إذا لم يقرأها المصلي فلا شيء عليه .

فقد وافق الحنفية الجمهور في أن الفاتحة هي الأولى بالقراءة ، هذا وقد ورد في تفاسير القرآن الكريم ما يؤيد ما ذهب إليه الجمهور .

فقد قال القرطبي : والصحيح من هذه الأقوال « قول الشافعي وأحمد ومالك في القول الأخير ، وأن الفاتحة متعينة في كل ركعة لكل أحد على العموم لقوله عليه الصلاة والسلام : ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب )

وقد روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وأبي ابن كعب وأبي أيوب الأنصاري وعبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري أنهم قالوا : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، فهؤلاء الصحابة القدوة وفيهم الأسوة كلهم يوجبون الفاتحة في كل ركعة<sup>(١)</sup> اهـ

وقال الطبري : يقرأ بأمر القرآن في كل ركعة ، فإن لم يقرأ بها لم يجزه إلا مثلها من القرآن في عدد آياتها وحروفها<sup>(٢)</sup> .

وقال الإمام الفخر الرازي :

(إنه عليه السلام واظب طول عمره على قراءة الفاتحة في الصلاة فوجب أن نجيب علينا ذلك لقوله تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ، وبنا للعجب من

(١) ينصرف من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ؛ ج ١ ص ١١٩ .

(٢) جامع البيان للطبري ؛ ج ١ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .



على رضي الله عنه : «أنه قرأ في الأولين وسبح في الآخرين» ، وفي رواية أنه قال : «اقرأ في الأولين وسبح في الآخرين» .

وقال الحنفية : إن القراءة لو وجبت في بقية الركعات لسن الجهر بها في بعض الصلوات كالأوليين ، وحيث إنه لم يرد الجهر إلا في الركعتين الأوليين فلم يرد الأمر بالقراءة إلا في الركعتين الأوليين<sup>(٢)</sup> .

### الترجيح :

والحق أن ما ذهب إليه الجمهور في هذه المسألة وهو وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة هو الأولى بالقبول والأرجح لما يأتي :

١ — وذلك لأنه أقوى في الدليل حيث إن أدلة الجمهور في هذه المسألة أدلة قوية من حيث المعنى والسند ، وقد أخذ الجمهور بظاهر اللفظ بينما أخذ الحنفية بالتأويل ، والأولى الأخذ بالظاهر ما لم يكن هناك صارف يصرف عن الظاهر وهو غير موجود .

٢ — قول النبي ﷺ — في حديث (المسئء صلاته) الذي رواه أبو هريرة : «ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» وفي رواية : «ثم افعل ذلك في كل ركعة» وما رواه مالك بن الحويرث أن النبي ﷺ — قال : «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري .

٣ — وقد ثبت أن النبي ﷺ — كان يقرأ في كل الركعات ، وذلك لما رواه أبو قتادة قال : كان رسول الله ﷺ — يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ويسمعنا الآية أحياناً ، أى : أنه ﷺ — كان يقرأ في سره ويمكن لمن يجواره أن يسمعه إذا أنصت ، ويقرأ

(٢) فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٢٨ .

نبيل الأوطار للشوكاني ، ج ١ ص ٢٣٨ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .



يقول فقهاء الحنفية : تقف إمامة النساء وسطهن ولا تخرج من الصف .  
ثم نسأل فقهاء الحنفية ونقول : ما سبب ترك مقام الإمام في صفوف  
الجماعة ؟ فقالوا : تعارضت هنا حرمتان :

زيادة الكشف في التقدم ، وترك مقام الإمام بالتوسط ، فلم رجح رعاية  
جانب الكشف على جانب رعاية مقام الإمام ؟ أجيب بأن الاحتراز عن  
الكشف فرض ، والاحتراز عن ترك مقام الإمام سنة ، والفرض مرجح  
لا محالة (١) .

### ٣ — مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الجماعة للنساء سنة ، ولكن هل هي سنة مؤكدة في  
حق النساء كما هي سنة مؤكدة في حق الرجال ؟  
الجواب : أن الجماعة في حق النساء — كما يراها الشافعية — سنة فقط ،  
وليست مؤكدة كما هي في حق الرجال ، ومع ذلك يرى الشافعية أن إمامة  
الرجال للنساء أفضل من إمامة المرأة ، وذلك لأن الرجل أعرف بالأحكام ،  
ويجهر بالقراءة في كل حال ، وذلك بخلاف المرأة .  
ولكن إذا أقام النساء جماعة وأمتن واحدة منهن فذلك جائز ، بل هو سنة  
كما هو أصل المذهب .

قال في المجموع : ويسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا ، لكن هل  
تأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال ؟ الأصح المنع ، وإمامة الرجل بهن  
أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال (١) .  
واستدل الشافعية على أن الجماعة للنساء سنة بعموم الأحاديث التي تحض  
على المحافظة على الجماعة ، ثم خصصوا جماعة النساء بما يناسبها .

(١) شرح فتح القدير مع العناية على الهداية ، ج ١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١) المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٤ ص ١٩٧ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصار إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

## المبحث الثالث

### كيف يصلي المأموم والإمام قاعد

هذه مسألة يدور البحث فيها حول حكم صلاة المأموم إذا كان الإمام قاعداً ، هل يصلي المأمومون قعوداً أم يصلون وهم وقوف ؟ .

إتفق العلماء على أنه لا يجوز للصحيح القادر على القيام أن يصلي جالساً ، لا منفرداً ولا إماماً ، وذلك لقوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولأن القيام للصلاة ركن فيجب على القادر عليه .

أما غير القادر على القيام بأن كان مريضاً لا يستطيع القيام وكان إماماً ، وصلى قاعداً ، وصلى خلفه المأمومون الأصحاء القادرون على القيام ، هل يصلون مثل الإمام وهم قعود ؟ أم يصلون وقوفاً لأنهم قادرون على القيام ؟ .

اختلفت مذاهب الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجب على المأموم أن يتبع إمامه فيصلي جالساً كما يصلي الإمام .

والقول الثاني : أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد وهم وقوف لأن القادر على القيام لا يصح أن يصلي جالساً .

ومنع قوم الصلاة خلف الإمام القاعد مطلقاً .

ونفصل مذاهب الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

#### مذهب الحنفية والشافعية<sup>(١)</sup> :

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يجوز أن يصلي المأمومون قياماً خلف الإمام

(١) شرح فتح القدير مع شرح العناية على الهداية : ج ١ ص ٣٦٨ .

المجموع للنووي : ج ٤ ص ٢٦٥ على شرح المذهب .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إليه إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .



متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

متوجهين للقبلة أو غير ذلك ، إذا فبيان حالة من حالات صلاة الخوف لا يعني أن الجماعة واجبة في غير صلاة الخوف ، بل إنما يفيد كغيره من أدلة صلاة الجماعة زيادة الأجر والثواب لمن يصلي في جماعة خصوصاً وأنه لا بد وأن يكون في جنود المسلمين من لم يتمكن من الصلاة في جماعة بعد أن نزل هذا التشريع وهم الذين منعهم من حضور الجماعة طبيعة عملهم في الجيش مثل حراسة المؤن والأسلحة مثلاً وما إلى ذلك ، فهؤلاء لا يتمكنون من الصلاة في جماعة .

ثانياً : وأما بالنسبة للأحاديث التي استدلت بها الحنابلة ، فالحديث الأول بروايتين ، وهو حديث التهديد والوعيد بالتحريق لمن ترك الجماعة ، فنقول :  
١ — إن الجماعة لو كانت شرطاً أو فرضاً لبين النبي ﷺ ذلك عند الوعيد والتهديد .

٢ — إن الحديث يمكن أن يكون دليلاً على خلاف ما يقول به الحنابلة من الوجوب ، إذ كيف تكون الجماعة واجبة أو هي فرض ويتركها النبي ﷺ ويذهب ليحرق البيوت على المتخلفين ، ولو كانت الجماعة واجبة ما تركها رسول الله ﷺ أو هم بتركها .

٣ — إن هذا الحديث قد ورد مورد الزجر فقط ، وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويدل على ذلك وعيد من تخلف عن الجماعة بعقوبة لا يعاقب عليها إلا الكفار ، وهي التحريق بالنار ، إذ كيف يعاقب مسلم بالنار مهما كان ذنبه ، والاجماع قد انعقد على منع عقوبة المسلم بالنار .

٤ — ثم إن النبي ﷺ لم ينفذ ما هدد به من تخلف عن الجماعة<sup>(١)</sup> ، ولم يحرقهم ولو كان ذلك واجباً ما تركه ﷺ ، ولو كانت الجماعة بالتالي واجبة ما ترك النبي ﷺ عقاب من تركها ، بل قال بعض من فسر هذا الحديث :

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٣ ص ١٤١ .

وقد رد أصحاب هذا المذهب على مذهب الجمهور بما يأتي :

١ — الأدلة التي استدلت بها الجمهور لا تفيد جواز احتساب الركعة بإدراك الركوع فقط ، وذلك لأنه لم يثبت أن هناك رواية صحيحة أفادت ذلك صراحة .

٢ — وقد قال أصحاب هذا المذهب بأن الحديث القوي الوحيد في هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة : (ومن أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضيف إليها ركعة أخرى) .  
وقد قالوا في هذا الحديث :

(أ) إن التقيد بالجمعة في هذا الحديث مشعر بأن غير الجمعة يختلف عنها .

(ب) إن إطلاق الركعة على الركوع وما بعده ، في رواية أخرى لهذا نقول : (إذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى) هذا الإطلاق مجاز لا يصر إلى إلا لقرينة ، وهي غير موجودة .

٣ — وجوب القيام في الصلاة ووجوب القراءة كذلك ، يفيد بأن من أدرك الركوع لا تحسب له الركعة .

٤ — يقول أصحاب المذهب الثاني : إن الجمهور قد احتجوا بحديث أبي بكرة حين صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة ، فلما فرغ ، قال له النبي ﷺ : (زادك الله حرصاً ولا تعد) ولم يأمره بإعادة الركعة ، قالوا : ليس في هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه كما لم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فلم ينقل إلينا أنه ﷺ قد اعتد بتلك الركعة ، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الإعتداد بها ، لأن متابعة المأموم للإمام مأمور بها ؛ سواء كان الشيء الذي يدرکه معتداً أم لا) وذلك كما في حديث : (إذا جثمت إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً)<sup>(١)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٦ .

## محتويات الكتاب

الموضوعات	الصفحة
١ - المقدمة	٥
٢ - الفصل الأول : أحكام انعقاد الجماعة	١٧
المبحث الأول : حكم الجماعة في الصلاة .	
المبحث الثاني : من تنعقد بهم الجماعة .	
المبحث الثالث : حكم صلاة الجماعة في المسجد وفي غيره .	
المبحث الرابع : المرأة وصلاة الجماعة .	
المبحث الخامس : إدراك الركعة وإدراك الجماعة .	
المبحث السادس : إختلاف تية الإمام والمأموم .	
٣ - الفصل الثاني : الإمامة وأحكامها	٩٧
المبحث الأول : أولى الناس وأحقهم بالإمامة .	
المبحث الثاني : موقف الإمام والمأموم في صلاة الجماعة .	
المبحث الثالث : كيف يصلي المأموم والإمام قاعد .	
المبحث الرابع : استخلاف الإمام من ينوب عنه في الجماعة .	
٣ - الفصل الثالث : القراءة في الصلاة	١٤٧
المبحث الأول : قراءة الفاتحة في الصلاة .	
المبحث الثاني : هل قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعات الصلاة .	
المبحث الثالث : قراءة المأموم خلف الإمام .	
٥ - أهم المراجع العلمية التي اعتمد عليها البحث	١٧٣
أولاً : القرآن الكريم وتفسيره .	
ثانياً : الحديث النبوي الشريف .	
ثالثاً : كتب الفقه المذهبي .	

# صدر من هذه السلسلة

الدكتور حسن باجودة	١ — تأملات في سورة الفاتحة
الأستاذ أحمد محمد جمال	٢ — الجهاد في الاسلام مراتبه ومطالبه
الأستاذ نذير حمدان	٣ — الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين
الدكتور حسين مؤنس	٤ — الاسلام الفاتح
الدكتور حسان محمد مرزوق	٥ — وسائل مقاومة الغزو الفكري
الدكتور عبد الصبور مرزوق	٦ — السيرة النبوية في القرآن
الدكتور محمد علي جريشة	٧ — التخطيط للدعوة الاسلامية
الدكتور أحمد السيد دراج	٨ — صناعة الكتابة وتطورها في العصور الاسلامية
الأستاذ عبد الله بوقس	٩ — التوعية الشاملة في الحج
الدكتور عباس حسن محمد	١٠ — الفقه الاسلامي آفاقه وتطوره
د. عبد الحميد محمد الهاشمي	١١ — لمحات نفسية في القرآن الكريم
الأستاذ محمد طاهر حكيم	١٢ — السنة في مواجهة الأباطيل
الأستاذ حسين أحمد حسون	١٣ — مولود على الفطرة
الأستاذ محمد علي مختار	١٤ — دور المسجد في الاسلام
الدكتور محمد سالم محيسن	١٥ — تاريخ القرآن الكريم
الأستاذ محمد محمود فرغلي	١٦ — البيئة الادارية في الجاهلية وصدر الاسلام
الدكتور محمد الصادق عفيفي	١٧ — حقوق المرأة في الاسلام
الأستاذ أحمد محمد جمال	١٨ — القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته [١]
الدكتور شعبان محمد اسماعيل	١٩ — القراءات أحكامها ومصادرها
الدكتور عبد الستار السعيد	٢٠ — المعاملات في الشريعة الاسلامية
الدكتور علي محمد العماري	٢١ — الزكاة فلسفتها وأحكامها
الدكتور أبو اليزيد العجمي	٢٢ — حقيقة الانسان بين القرآن وتصور العلوم
الأستاذ سيد عبد المجيد بكر	٢٣ — الاقليات المسلمة في آسيا وأستراليا
الدكتور عدنان محمد وزان	٢٤ — الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر
معالي عبد الحميد حمودة	٢٥ — الاسلام والحركات الهدامة
الدكتور محمد محمود عمارة	٢٦ — تربية النشء في ظل الاسلام
الدكتور محمد شوقي الفنجرى	٢٧ — مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي
الدكتور حسن ضياء الدين عتر	٢٨ — وحي الله
حسن أحمد عبد الرحمن عابدين	٢٩ — حقوق الانسان وواجباته في القرآن
الأستاذ محمد عمر القصار	٣٠ — المنهج الاسلامي في تعليم العلوم الطبيعية
الأستاذ أحمد محمد جمال	٣١ — القرآن كتاب أحكمت آياته [٢]

الدكتور السيد رزق الطويل	٢٢- الدعوة في الاسلام عقيدة ومنهج
الأستاذ حامد عبد الواحد	٢٣- الاعلام في المجتمع الاسلامي
عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني	٢٤- الالتزام الديني منهج وسط
الدكتور حسن الشرقاوي	٢٥- التربية النفسية في المنهج الاسلامي
الدكتور محمد الصادق عفيفي	٢٦- الاسلام والعلاقات الدولية
اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ	٢٧- العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية
الدكتور محمود محمد بابلي	٢٨- معاني الاخوة في الاسلام ومقاصدها
الدكتور علي محمد نصر	٢٩- النهج الحديث في مختصر علوم الحديث
الدكتور محمد رفعت العوضي	٤٠- من التراث الاقتصادي للمسلمين
د. عبد العليم عبد الرحمن خضر	٤١- المفاهيم الاقتصادية في الاسلام
الأستاذ سيد عبد المجيد بكر	٤٢- الأقليات المسلمة في أفريقيا
الأستاذ سيد عبد المجيد بكر	٤٣- الأقليات المسلمة في أوروبا
الأستاذ سيد عبد المجيد بكر	٤٤- الأقليات المسلمة في الأمريكتين
الأستاذ محمد عبد الله فودة	٤٥- الطريق إلى النصر
الدكتور السيد رزق الطويل	٤٦- الاسلام دعوة حق
د. محمد عبد الله الشرقاوي	٤٧- الاسلام والنظر في آيات الله الكونية
د. البدر اوي عبد الوهاب زهران	٤٨- دحض مفتريات
الأستاذ محمد ضياء شهاب	٤٩- المجاهدون في فطاني
الدكتور نبيه عبد الرحمن عثمان	٥٠- معجزة خلق الانسان
الدكتور سيد عبد الحميد مرسي	٥١- مفهوم القيادة في إطار العقيدة الاسلامية
الأستاذ أنور الجندي	٥٢- ما يختلف فيه الاسلام عن الفكر الغربي والماركسي
الدكتور محمد أحمد البابلي	٥٣- الشورى سلوك والتزام
أسماء عمر فدعق	٥٤- الصبر في ضوء الكتاب والسنة
الدكتور أحمد محمد الخراط	٥٥- مدخل إلى تحصين الأمة
الأستاذ أحمد محمد جمال	٥٦- القرآن كتاب أحكمت آياته [٣]
الشيخ عبد الرحمن خلف	٥٧- كيف تكون خطيباً
الشيخ حسن خالد	٥٨- الزواج بغير المسلمين
محمد قطب عبد العال	٥٩- نظرات في قصص القرآن
الدكتور السيد رزق الطويل	٦٠- اللسان العربي والاسلامي معاً في مواجهة التحديات
الأستاذ محمد شهاب الدين الندوي	٦١- بين علم آدم والعلم الحديث
الدكتور محمد الصادق عفيفي	٦٢- المجتمع الاسلامي وحقوق الانسان
الدكتور رفعت العوضي	٦٣- من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢]
الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكة	٦٤- تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد
الشهيد أحمد سامي عبد الله	٦٥- لماذا وكيف أسلمت [١]
الأستاذ عبد الغفور عطار	٦٦- أصلح الأديان عقيدة وشريعة

العدل والتسامح الاسلامي	٦٧
القرآن كتاب أحكمت آياته [٤]	٦٨
الحريات والحقوق الاسلامية	٦٩
الانسان الروح والعقل والنفس	٧٠
كتاب موقف الجمهوريين من السنة النبوية	٧١
الاسلام وغزو الفضاء	٧٢
تأملات قرآنية	٧٣
الماسونية سرطان الأمم	٧٤
المرأة بين الجاهلية والاسلام	٧٥
استخلاص آدم عليه السلام	٧٦
نظرات في قصص القرآن [٢]	٧٧
لماذا وكيف أسلمت [٢]	٧٨
كيف تُدرّس القرآن لأبنائنا	٧٩
الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ	٨٠
كيف بدأ الخلق	٨١
خطوات على طريق الدعوة	٨٢
المرأة المسلمة بين نظريتين	٨٣
المبادئ الاجتماعية في الاسلام	٨٤
التآمر الصهيوني الصليبي على الاسلام	٨٥
الحقوق المتقابلة	٨٦
من حديث القرآن عن الانسان	٨٧
نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة	٨٨
أسلوب جديد في حرب الاسلام	٨٩
القضاء في الاسلام	٩٠
دولة الباطل في فلسطين	٩١
المنظور الاسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل	٩٢
التجهيز الصيني في تركستان الشرقية	٩٣
الفطرة وقيمة العمل في الاسلام	٩٤
أوصيكم بالشباب خيراً	٩٥
المسلمون في دوائر النسيان	٩٦
من خصائص الاعلام الاسلامي	٩٧
الحرية الاقتصادية في الاسلام	٩٨
من جماليات التصوير في القرآن الكريم	٩٩
مواقف من سيرة الرسول	١٠٠
اللسان العربي بين الانحسار والانتشار	١٠١
الاستاذ أحمد المخزنجي	
الاستاذ أحمد محمد جمال	
محمد رجاء حنفي عبد المتجلي	
الدكتور نبية عبد الرحمن عثمان	
الدكتور شوقي بشير	
الشيخ محمد سويد	
الدكتورة عصمة الدين كركر	
الاستاذ أبو اسلام أحمد عبد الله	
الاستاذ سعد صادق محمد	
الدكتور علي محمد نصر	
محمد قطب عبد العال	
الشهيد أحمد سامي عبد الله	
الاستاذ سراج محمد وزان	
الشيخ أبو الحسن الندوي	
الاستاذ عيسى العرباوي	
الاستاذ أحمد محمد جمال	
الاستاذ صالح محمد جمال	
محمد رجاء حنفي عبد المتجلي	
د. ابراهيم حمدان علي	
د. عبد الله محمد سعيد	
د. علي محمد حسن العماري	
د. محمد الحسين أبو سم	
جمعان عايض الزهراني	
سليمان محمد العيضي	
الشيخ القاضي محمد سويد	
د. حلمي عبد المنعم جابر	
رحمة الله رحمته	
اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي	
الاستاذ أحمد محمد جمال	
اسماء أبو بكر محمد	
محمد خير مضان يوسف	
د. محمود محمد بابا لبي	
الاستاذ محمد قطب عبد العال	
الاستاذ محمد الأمين	
الاستاذ محمد حسن بن خلاف	